

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٥

الثلاثاء ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا (أوروغواي)

يوجزوا في بياناتهم، وأن يعمموا بيانات مطبوعة أطول،
إذا اقتضى الأمر.

السيد فان دن إجسيل (هولندا) (تكلم
بالإنكليزية): تعرب هولندا عن تأييدها الكامل للبيان الذي
أدلى به في إطار هذا البند من جدول الأعمال ممثل السويد
بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. طلبت الكلمة لزيادة التأكيد
على الأهمية التي توليها حكومة هولندا لتحديد الأسلحة
التقليدية والمسائل ذات الصلة.

نحن نرحب كثيرا بالاهتمام المتزايد بنزع السلاح
النووي وعدم الانتشار، ولكن في الوقت نفسه، ينبغي
ألا يغيب عن بالنا جميعا أن الأسلحة التقليدية، ولا سيما
الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، هي ذات أثر مدمر على
الحياة اليومية لملايين البشر في جميع أنحاء العالم. والانتشار
المنفلت وغير المسؤول للأسلحة التقليدية، بما في ذلك
الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتسريب الأسلحة
ذات الملكية المشروعة للاتجار غير المشروع هما المشكلتان
اللتان تؤرقنا جميعا واللتان ينبغي لنا مواجهتهما معا.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): هذا الصباح، أقترح،
أولا، تعليق الجلسة بغية دعوة السفير سيرجيو دوارتي لترؤس
اجتماع تنظمي للفريق العامل المفتوح باب العضوية
نحو عقد معاهدة بشأن تجارة الأسلحة.

علقت الجلسة الساعة ١٠/١٥ واستؤنفت
الساعة ١٠/٢٥.

البند ٨٦ إلى ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مضمون البنود وعرض لجميع
مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال
المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تواصل اللجنة مناقشتها
المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية. وأود أن أشير إلى
أنه ما زالت أمامنا قائمة طويلة بالوفود التي ترغب في التكلم
بشأن الأسلحة التقليدية، حيث يوجد في القائمة
٢٧ متكلمًا. وفي هذا السياق، أرجو من جميع المتكلمين أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



لقد أيدت هولندا إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة منذ البداية. ونحن نحبذ معاهدة قوية تحدد بارامترات مستمدة من أعلى المعايير الممكنة، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، وليس على القاسم المشترك الأدنى. يجب علينا تحديد النطاق الكامل للمسؤوليات الملقاة على عاتق الدول بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية. ويجب علينا الانتقال من الكلام إلى العمل. وعلينا أن نفعل ذلك الآن.

ترحب هولندا ترحيباً حاراً بدور المجتمع المدني في تلك العملية. ونحن كمسؤولين حكوميين، نحتاج إلى موارد المجتمع المدني وإسهاماته، وفي وسعنا استخدام الأفكار التي تطرح في المناقشات العامة. ولذلك، سرنا العمل مع منظمة أوكسفام وجامعة الأمم المتحدة في تنظيم حدث جانبي بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة قبل أسبوعين.

وثمة مسألة أخرى يوليها وفدي أهمية بالغة هي العواقب الإنسانية المترتبة على المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك بقايا الذخائر العنقودية، والألغام المضادة للأفراد. لقد وقّعت هولندا على اتفاقية الذخائر العنقودية وهي بصدد التصديق عليها، ونأمل أن يتم ذلك في المستقبل القريب. وفي غضون ذلك، بدأنا بالفعل تدمير مخزوناتنا من الذخائر العنقودية. وسيتم تدمير جزء كبير من تلك المخزونات - القنابل العنقودية المسقطة جواً وقذائف المدفعية - بحلول شباط/فبراير ٢٠١٠. وتدمير المخزونات المتبقية مرهون بالإعلان عن طرح عطاء. وعلى أي حال، ستدمر جميع الذخائر العنقودية الهولندية قبل وقت طويل من الموعد النهائي المحدد في الاتفاقية بعد ثماني سنوات من دخولها حيز النفاذ. وندعو جميع البلدان إلى تدمير مخزونها، إذا تسنى ذلك حتى قبل أن تصبح ملزمة قانوناً بأن تفعل ذلك.

في الوقت نفسه، ما زلنا نؤيد استمرار المفاوضات حول صك ملزم قانوناً بشأن الذخائر العنقودية في إطار

نحن مقتنعون بأن العمل المشترك ممكن بل لا بد منه، مع احترام المسؤوليات الوطنية والسيادة الوطنية، وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة. ومن أمثلة التعاون التقرير الصادر بتوافق الآراء عن فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٧ عن السمسرة غير المشروعة (A/62/163)، الذي تضمن، في جملة أمور، عناصر اختيارية قد ينظر فيها عند سن التشريعات الوطنية بشأن السمسرة. ويعني التعاون في ذلك المعنى تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والاستعداد للتعليم من تجارب الآخرين. وندعو جميع الدول إلى الاستفادة من تلك العناصر.

والثقة هي أحد عناصر التعاون الهامة، وتدابير الشفافية أحد سبل بنائها. وفي وقت لاحق من هذا الأسبوع، سيعرض وفدي مشروع القرار التقليدي بشأن الشفافية في مجال التسليح (A/C.1/64/L.50)، الذي يتناول سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

لقد أنشأ مكتب شؤون نزع السلاح قاعدة بيانات إلكترونية بشأن التشريعات الوطنية المتعلقة بنقل الأسلحة، والذي يقدم وفدي بشأنها أيضاً مشروع قرار (A/C.1/64/L.26) مرة أخرى هذا العام. ونحن مقتنعون بأن البلدان التي بصدد سن تشريعات وطنية أو تعديلها ستجد أنها أداة مفيدة للغاية.

ولئن كانت العمليات المسؤولة لنقل الأسلحة تشكل جزءاً مشروعاً من التجارة الدولية ويمكنها أن تسهم في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، فإن عمليات النقل غير المسؤولة يمكن أن تغذي كل أنواع الصراع وتقوّض التنمية. وتلك المشاكل لا تحتاج إلى جواز سفر لتعبر الحدود. ولذلك، من مصلحة المجتمع الدولي برمته إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة ترسي معايير مشتركة واضحة للضوابط الوطنية للتجارة الدولية في الأسلحة التقليدية.

والبرامج التي يمكن أن تكون نماذج للعمل تحتذى في أماكن أخرى، مما يحسّن الأمن ويؤثر على الحياة اليومية للبشر.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام هولندا القوي بتحديد الأسلحة التقليدية، ونحن مستعدون لمواصلة العمل مع جميع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي في ذلك الصدد.

السيد لي يانغ (الصين) (تكلم بالصينية): إن الحكومة الصينية تدعم بحزم دائما عملية تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي وتشارك فيها بهمة، وما فتئت تكرر جهودها لمعالجة المسائل الإنسانية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية معالجة سليمة. وتؤيد الصين زيادة تعزيز وتحسين النظام القانوني الدولي الذي يحكم تحديد الأسلحة التقليدية، مع المراعاة الواجبة للاحتياجات الأمنية الوطنية المشروعة والشواغل الإنسانية، وبالتالي تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وتولي الصين دائما أهمية لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وتأييدها، وتفي بالتزاماتها المترتبة بموجبها. وهي ملتزمة تماما بتعزيز فعالية الاتفاقية وعالميتها.

وتولي الصين اهتماما للشواغل الإنسانية المرتبطة بالذخائر العنقودية. ونحن نؤيد الجهود الدولية الرامية إلى اتخاذ خطوات عملية ومجدية لحل المشكلة. وإطار اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي يشمل جميع المنتجين الرئيسيين والمستخدمين ومن ينقلون الذخائر العنقودية، يوفر المنتدى الأمثل لمعالجة مسألة الذخائر العنقودية.

وتشارك الصين بنشاط في عمل الاتفاقية، بما في ذلك في فريق الخبراء الحكوميين، حيث أدينا دوراً بنّاء في تعزيز عمل الفريق. وستواصل الصين بذل جهود مشتركة مع جميع الأطراف على أساس معالجة متوازنة لاحتياجات الأمن المشروعة والشواغل الإنسانية، بغية إيجاد حل عملي

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وكما ذكر في مناسبات أخرى، ينبغي لبروتوكول سادس أن يساهم إسهاما كبيرا في معالجة الآثار الإنسانية للذخائر العنقودية، وأن يتضمن حظرا فوريا وأن يكون متوافقا مع اتفاقية الذخائر العنقودية.

فيما يتعلق بمسألة الألغام المضادة للأفراد، وبوصف هولندا مؤيدا قديما لاتفاقية أوتاوا ومساهما يعول عليه في إزالة الألغام على الصعيد العالمي، فإنها تتطلع إلى مؤتمر قمة كارتاخينا بشأن عالم خال من الألغام، الذي سيعقد بعد ستة أسابيع من الآن. ونحن نشكر حكومة كولومبيا على استضافة ذلك الحدث الهام. ونتعهد باستمرار عملنا بشأن تحقيق أهداف اتفاقية حظر الألغام، والعمل الدولي لتحقيق تلك الأهداف.

وختاما، أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى تلك المسألة الهامة المتمثلة في العلاقة بين العنف المسلح والتنمية. إذ توضح الأبحاث أنها علاقة معقدة ومتعاضدة، وللأسف، علاقة سلبية لها آثار مدمرة في كثير من أنحاء العالم.

إن الأمين العام في تقريره الأخير، المعنون "تعزيز التنمية عن طريق الحد من العنف المسلح ومنعه" (A/64/228)، يقدم نظرة ثاقبة مثيرة للاهتمام وإن كانت مثيرة للجزع أيضا، بشأن الواقع اليومي الذي يواجهه العديد من البشر. ويمثل الاعتراف بالصلة السلبية التي تربط بين العنف المسلح والتنمية الخطوة الأولى. لذلك، اشتركت هولندا مع حوالي ١٠٠ بلد آخر في إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية.

إن اتخاذ إجراءات مشتركة لقطع هذه الصلة هو الخطوة التالية، بل والأهم. وذلك هو السبب، على سبيل المثال، لعمليتنا مع حكومة بوروندي في تطوير الأنشطة

وتعتقد الصين أن الهدف الأساسي لمعاهدة لتجارة الأسلحة هو صون الاستقرار العالمي والإقليمي وتمكين كل دولة من ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها وتلبية احتياجاتها الأمنية. وينبغي لمعاهدة تجارة الأسلحة أن تكون عالمية وموضوعية وغير تمييزية.

وتبين المناقشات التي دارت في الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة أن هناك اختلافاً في الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة، بما في ذلك الغرض من المعاهدة وأهدافها ونطاق تطبيقها والمبادئ والعناصر ذات الصلة. والمشاركة الكاملة من جانب جميع الدول الرئيسية التي تتاجر بالأسلحة أمر لا غنى عنه في السعي إلى إيجاد حلول لتلك المسائل. ونعتقد أن المناقشات بين الأطراف المعنية بشأن تلك المسائل ينبغي أن تستمر في إطار الأمم المتحدة في عملية تدريجية مع التمسك بمبدأ التوافق في الآراء، بغية التوصل إلى تفاهم مشترك. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن لتنتائج المناقشات أن تغطي بتأييد عالمي وأن تنفذ بشكل فعال. وفي غضون ذلك، ينبغي ألا تقوض هذه المناقشات دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح.

السيد هرنانديس ميليان (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة بصفتي رئيساً مؤقتاً لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى - التي تضم في عضويتها بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، ولأغراض هذه المداخلات المكسيك - أود أن أهنئ الرئيس على تولي رئاسة اللجنة الأولى. ويشرف الدول الأعضاء من منطقتنا دون الإقليمية أن تراه يتراأس لجنة مكرسة لمسائل الأمن الدولي ونزع السلاح.

ويمكن لمسألة الذخائر العنقودية في أقرب وقت ممكن وفي إطار الاتفاقية.

وتقوم الصين بدور فعال في الجهود الدولية لإزالة الألغام لأغراض إنسانية عن طريق تقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة بالألغام بأقصى قدرتها. ومنذ عام ١٩٩٨، ساعدت الحكومة الصينية في إزالة الألغام لأغراض إنسانية في أكثر من ٢٠ بلداً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في شكل مساعدات مالية ومعدات لإزالة الألغام ودورات تدريبية. وفي أيلول/سبتمبر، استضافت الصين دورة لإزالة الألغام في أفغانستان والعراق شارك فيها ٢٠ متدرباً من كل بلد. كما تبرعت الصين بمعدات لإزالة الألغام لكلا البلدين.

وتشعر الصين بالقلق إزاء عدم الاستقرار على الصعيد الإقليمي والآثار الإنسانية المترتبة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسوء استخدامها. وفي هذا الصدد، ترى الصين من الأهمية أن يتم التنفيذ الكامل والفعال للصكوك الدولية القائمة ذات الصلة، بما في ذلك برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. كما نرى أنه من المهم مواصلة تعزيز بناء القدرات الوطنية وتعزيز العملية المتعددة الأطراف لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أساس مستمر.

وللتجارة في الأسلحة التقليدية تأثير مباشر على الأمن السياسي والمصالح الاقتصادية لجميع الدول، وكذلك على الصعيد الإقليمي وحتى الأمن العالمي. وتدعم الصين الجهود الدولية الرامية إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتنظيم تجارة الأسلحة، ولا سيما لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

على هذه المسألة مجرد اتخاذ تدابير لتخفيض الأسلحة وتحديداتها، مع مراعاة الصلة بين الأمن والعنف المسلح والجريمة والتجارة وحقوق الإنسان والصحة والتنمية. وفي ذلك الصدد، لا يفوتني أن أشير إلى أن مسألة الذخيرة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمنطقتنا أيضا. ونود لو حظيت تلك المسألة بمزيد من الدراسة لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن برنامج أمريكا الوسطى لتحديد الأسلحة الصغيرة مثال واضح على التزام بلداننا ببرنامج العمل. فبرنامجنا تعكف على تنفيذه أمانة منظومة تكامل أمريكا الوسطى ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة والتمويل. وتقع مسؤولية تنفيذ البرنامج على عاتق وحدة التنفيذ الإقليمي ومقرها في نيكاراغوا. ويمثل هذا البرنامج جهداً حكومياً دولياً يستهدف تعزيز الرقابة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد منها، وكذلك الحد من احتمالات وقوع حوادث العنف المسلح والجريمة وتحسين الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

إن مدونة السلوك بشأن نقل الأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة التي اعتمدها منظومة التكامل لأمريكا الوسطى مثال آخر على ذلك. وتشجع تلك الآلية الوقائية المبادئ والخطوط التوجيهية وأنماط السلوك التي تهدف إلى تسهيل التعاون لضمان الشفافية في عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، والإشراف عليها وخضوعها للرقابة.

يشكل العنف المسلح تهديدا مستمرا للأمن الدولي. ونرى أنه من الضروري وضع استراتيجيات لمنع العنف المسلح والحد منه وتعزيز التنمية. وفي إطار متابعة الحلقة

بالنسبة لأعضاء منظومة التكامل والمكسيك، فإن مسألة الأمن عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة في بلداننا، لأنها جزء لا يتجزأ من جدول الأعمال الإقليمي. وكما أشرنا من قبل، ينبغي معالجة الأمن من منظور متعدد الأبعاد، حيث أن مصادر انعدام الأمن التي تعاني منها دولنا عديدة ومتنوعة. إن ما جعل التركيز على مسألة الأمن المتعدد الأبعاد هو المخاطر والمخاوف والتحديات الجديدة - بما في ذلك على الصعيد السياسي والاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتعلق بالعناصر البيئية - وهي تشمل التهديدات التقليدية والمخاطر المرتبطة بارتفاع مستويات الجريمة في مدننا والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في جملة تهديدات أخرى.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة التقليدية، أود أولا أن أشير إلى برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك آلية متابعته. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وبهذا الخصوص، نرحب أيضا بانتخاب السفير بابلو ماسيدو ريبا رئيسا منتخبا للاجتماع. ونحن على ثقة من أنه سيوجه عملنا بنجاح كبير بفضل خبرته في مجال نزع السلاح.

بالنسبة لبلدان منطقتنا، يمثل برنامج العمل أداة حاسمة للمعالجة الفعالة للمشاكل المتعددة الأبعاد الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك ذخائرها ومكوناتها. ونظرا للمشاكل التي تواجهها بلداننا نتيجة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، هناك حاجة ملحة إلى إيجاد حلول من منظور إنساني ووقائي. ومن المهم أيضا أن يتجاوز التركيز

الأسلحة ومصدرها ومستورديها ومستخدمها. ونرحب بالدعوة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، الذي سيعد صكاً ملزماً قانوناً على أساس أرفع المعايير المشتركة لنقل الأسلحة التقليدية، على النحو المتوخى في مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة بالنيابة عن مقدميه السبعة (A/C.1/64/L.38).

وباعتبارنا بلداناً لا تنتج الذخائر العنقودية أو تستخدمها أو تخزنها، وتدرك ما لهذه الأسلحة من عواقب إنسانية وخيمة على السكان المدنيين، فقد رحبنا باعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية في عام ٢٠٠٨ التي تحظر استخدام وإنتاج ونقل وتخزين هذا النوع من الأسلحة، وتضع إطاراً للتعاون ومساعدة الضحايا، وتطهير المناطق الملوثة بالذخائر، وتدمير المخزونات.

وقد دأبت بلداننا على إبداء التزامها بالقانون الإنساني الدولي ونزع السلاح وتضامنها مع الدول المتضررة. وتبادلت بلداننا تجربتها فيما يتعلق بالإزالة الآمنة للذخائر غير المنفجرة ومساعدة الضحايا. وبالنظر إلى أهمية الاتفاقية، ناشد المجتمع الدولي أن يتعاون على حل مشكلة الذخائر العنقودية ووضع حد للكارثة الإنسانية التي تتسبب فيها. ونعتقد أننا لن نتمكن من معالجة هذه المشكلة بصورة هادفة إلا من خلال تعددية الأطراف الفعالة، بما في ذلك بدء نفاذ الاتفاقية.

ونرحب باقتراح جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية استضافة الاجتماع الأول للدول الأطراف في عام ٢٠١٠. وفي هذا السياق، تقرر البلدان الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى والمكسيك بمجهود فريق الخبراء الحكوميين التابع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية عام ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر بغية تحقيق صك يتناول بصورة كاملة عواقب الذخائر العنقودية. ونحن على ثقة بأن النتائج

الدراسية بشأن العنف المسلح والتنمية التي عقدت في أنتيغوا، بغواتيمالا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ستعقد حلقة دراسية ثانية بشأن العنف المسلح والتنمية في كارتاخينا في كولومبيا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ باعتبارها مبادرة دون إقليمية. وفي تلك الحلقة الدراسية، التي نظمتها دول أمريكا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، وكوبا وكولومبيا والمكسيك، أقر المشاركون بالعلاقة الوثيقة بين العنف المسلح والتنمية وما تشكّله من عائق أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويرتبط توافر الأسلحة النارية واستخدامها على نحو مباشر بزيادة العنف المسلح في المنطقة. ولذلك، نعتقد أن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل والصكوك الأخرى ذات الصلة سيسهم في منع العنف المسلح والحد منه وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ووعياً من الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى والمكسيك بما للاتجار بالأسلحة من أثر مدمر على مجتمعاتنا، فإنها ترحب بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها (A/AC.277/2009/1). وفي جملة أمور، يجب على المعاهدة أن تقرر بضرورة معالجة المشاكل المتعلقة بالاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وتحويلها إلى الأسواق غير القانونية.

وتؤيد الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى والمكسيك تأييداً تاماً إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة ستضع معايير واضحة وموضوعية وغير تمييزية لتنظيم عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، بما في ذلك معايير لكفالة احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والحيلولة دون تحويل الأسلحة إلى السوق غير القانونية، استناداً إلى المسؤولية المشتركة لصانعي

هو أهم مهمة في عملنا لإنهاء المعاناة الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد وتحقيق عالم خال من الألغام.

وأخيراً، نود أن نعرب عن امتنانها لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ما قدّمناه من مساعدة في إطار المبدأ المتمثل في وجوب تلبية تحديد الأسلحة لاحتياجات المنطقة وتركيزه على المسائل المتصلة بالعنف المسلح، التي حددت من بين المشاكل الأمنية الرئيسية في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على التزام الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى والمكسيك بجدول أعمال اللجنة الأولى المتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. ونعرب مجدداً عن اقتناعنا بأنه لن نتمكن من صون السلم والأمن الدوليين إلا بالتركيز المتعدد الأطراف والمسؤولية المشتركة بشأن هذه المسائل.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تأييد سلوفينيا التام للبيان الذي أدلى به السفير هيلغرين، ممثل السويد، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وكما سمعنا من المتكلمين السابقين، فقد وقعت بعض التطورات والأحداث الهامة في ميدان الأسلحة التقليدية في العام الماضي. وفي بياني اليوم، أود أن أوجز آراء سلوفينيا بشأن ثلاثة عناصر نرى أنها هامة للغاية في هذا الصدد.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أتكلم عن الذخائر العنقودية، التي تشكّل منظومة أسلحة تقليدية تقتل بصورة عشوائية وفورية أو في كثير من الأحيان بعد مرور وقت طويل على استخدامها العسكري التشغيلي المقصود. وفي السنوات الخمس الماضية، سمعنا العديد من مناشدات المجتمع الدولي من أجل حظر الذخائر العنقودية. وقد أيدت

التي سيتوصل إليها فريق الخبراء ستوفر المعايير على نحو يتسق مع روح الاتفاقية.

ونتيجة للصراعات السابقة، تضررت منطقتنا باستخدام حقول الألغام على نطاق واسع. غير أنه تم الإعلان عن إخلاء بلدان المنطقة، ما عدا نيكاراغوا، من الألغام، وذلك بفضل التعاون الدولي وبرنامج منظمة الدول الأمريكية لإزالة الألغام. وفي ذلك السياق، نلاحظ التطورات الإيجابية التي حققتها نيكاراغوا في برنامجها لإزالة الألغام. فعلى الرغم مما واجهته من صعوبات، فإنها أنجزت ٩٨ في المائة من برنامج إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، بفضل جهود التعاون الوطني والدولي.

وحتى الآن، تم تدمير عدد كبير من الألغام المضادة للأفراد، وسيتم إزالة الألغام البالغ عددها ٢٨٢ ٧ لغماً التي لا تزال موجودة في شمال نيكاراغوا خلال المرحلة النهائية من برنامج إزالة الألغام. ونأمل أن يتم إعلان نيكاراغوا بلداً خالياً من الألغام المضادة للأفراد بحلول ١ أيار/مايو ٢٠١٠. وسيكون بمقدور منظمة الدول الأمريكية حينئذ أن تعلن أمريكا الوسطى أول منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد في العالم.

وبالنظر إلى إحراز هذا التقدم المشجع، ترحب البلدان الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى والمكسيك بعقد مؤتمر قمة كارتاخينا بشأن بناء عالم خال من الألغام - المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام - الذي سيعقد في كارتاخينا، في كولومبيا، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر. ونحن على ثقة بأن إعلان كارتاخينا سيشكّل التزاماً إضافياً يكفل الامتثال للالتزامات القانونية المنصوص عليها في الاتفاقية، لأن ذلك

منظمة إنسانية غير ربحية. ويعين الصندوق الاستثماري بلدان جنوب شرق أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى على حل المشاكل المتعلقة بالألغام الأرضية ويساعد في إعادة تأهيل الناجين من الألغام الأرضية. وقد أثبتت أنشطة الصندوق في مجال تطهير المتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر العنقودية، في جنوب شرق أوروبا نجاعتها وفعاليتها من حيث التكلفة. وبعد أكثر من ١٠ سنوات من التجربة، سيقوم الصندوق الاستثماري بتوسيع نطاق برامجه لتشمل المسائل الأخرى ذات الصلة.

كما أود أن أضيف بضع كلمات بشأن عملية التفاوض الموازية التي تجري في جنيف في إطار اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة. وتعرب سلوفينيا عن أسفها لعدم إحراز فريق الخبراء الحكوميين التابع للاتفاقية أي تقدم يذكر في عمله خلال العام الماضي. وقد أهدرت فرصة لإبرام بروتوكول جديد للاتفاقية من شأنه أن يشمل جميع الدول الرئيسية المنتجة للذخائر العنقودية والحائزة لها. غير أننا لا نزال نقر بما لإطار الاتفاقية من مزايا. ولذلك، نحث سلوفينيا وفريق الخبراء الحكوميين على تعزيز جهوده ومحاولة الانتهاء من عمله بنهاية عام ٢٠١٠. ونعتقد أن آفاق النجاح لا تزال قائمة وأن مسائل هامة على المحك في إطار الاتفاقية.

وأود أن أوجز آراءنا بشأن مسألة الاتجار بالأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي. فقد أيدت سلوفينيا منذ البداية الجهود الرامية إلى عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. وشاركنا في تقديم مشروع القرار ذي الصلة الذي اعتمدته هذه اللجنة قبل ثلاثة أعوام، واعتمدته الجمعية العامة بوصفه القرار ٨٩/٦١. كما أعربنا عن موقفنا للأمين العام بعد ذلك بسنة وشاركنا على نحو فعال في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة.

سلوفينيا منذ الوهلة الأولى الجهود التي حفزت ما يسمى بعملية أوسلو التي قادتها أيرلندا وبلجيكا والنرويج والنمسا، وأسفرت عن التوقيع على اتفاقية جديدة للذخائر العنقودية في مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وترى سلوفينيا أن الجهود التي بذلت في إطار عملية الاتفاقية وعملية أوسلو جهود تكميلية. وبالتالي، ينبغي أن نعزز جهودنا في إطار الاتفاقية للتوصل إلى تفاهم مشترك.

وتشكل الاتفاقية الجديدة للذخائر العنقودية إنجازا تاريخيا ومعلما في الجهود الإنسانية الدولية وفي مجال نزع السلاح وهي تحظر بصورة شاملة وفعالة الذخائر العنقودية التي تتسبب في ضرر غير مقبول للمدنيين. ويجب على الدول الأطراف مساعدة الضحايا، وتطهير مخلفات الذخائر العنقودية وتدمير مخزوناتهما. وفي ذلك الصدد، شرعت سلوفينيا في تنفيذ برنامجها الوطني لتدمير وإزالة ترسانتنا المحدودة من الذخائر العنقودية. كما صادقت سلوفينيا على الاتفاقية في منتصف آب/أغسطس من هذا العام، وأصبحت بالتالي الدولة الطرف السابعة عشرة في الاتفاقية.

ونحن على اقتناع بأن ما تبقى من المصادقات المطلوبة لبدء نفاذ الاتفاقية سيتم بسرعة. ونأمل أن يجري ذلك قبل نهاية هذا العام، وأن تصبح الاتفاقية، بعد بدء نفاذها، - شأنها في ذلك شأن اتفاقية أوتاوا للألغام المضادة للأفراد - معيارا عالميا يؤثر بصورة مباشرة على حياة الأشخاص المتضررين في جميع أنحاء العالم. وننتقل إلى عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف ونرحب بمبادرة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، التي تفضلت باقتراح استضافة ذلك الاجتماع الهام.

وللإسهام في الانتعاش في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، أنشأت سلوفينيا في عام ١٩٩٨ الصندوق الاستثماري الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة باعتباره

الدول. وفي الوقت ذاته، تساعدنا على اتخاذ خطوة إلى الأمام في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

السيد بافو (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بصياغة معاهدة لتجارة الأسلحة دورتيه الأولى والثانية. ومكنت هذه العملية الجامعة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة من الإعراب عن آرائها بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. وترحب سويسرا بالتقرير التوافقي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المقدم إلى الجمعية العامة (A/AC.277/2009/1). كما نرحب بإقرار الفريق بضرورة حل المشاكل المتصلة بالاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وإشارته إلى تأييده لاتخاذ إجراء على الصعيد الدولي.

كما تدرك سويسرا بأن صياغة هذه المعاهدة لن تكون سهلة. وأمام الجمعية العامة، في دورتها الحالية، فرصة لاتخاذ قرار بشأن ولاية دقيقة وتشغيلية لهذه العملية في المستقبل القريب. ونعتقد أنه ينبغي لنا الآن أن نتخذ قرارا بشأن معايير عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ يمكنه أن يمهّد السبيل إلى إبرام معاهدة فعالة وجامعة.

وتولي سويسرا أهمية خاصة لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي يشكل الصك الرئيسي المعني بالشفافية على الصعيد العالمي. وقد نظر فريق خبراء حكوميين في تلك الآلية هذا العام. وباعتبار سويسرا عضوا في الفريق، فإنها تأسف لعدم تمكّنه من اعتماد توصيات موضوعية لتعزيز هذا الصك. وعلى نحو خاص، تعرب سويسرا عن أسفها لفشل الفريق في إضافة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى السجل باعتبارها فئة قائمة بذاتها. ونرى أن ذلك كان سيعزز صلاحية السجل، وبالتالي، مستوى المشاركة فيه. ويزيد من استياء سويسرا من هذه

ونحن على اقتناع بضرورة عقد معاهدة قوية لتجارة الأسلحة بغية التنظيم للفعال للاتجار بالأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي. ونحن على اقتناع بأن الأوان قد حان لاتخاذ خطوة إلى الأمام لوضع خارطة طريق للمفاوضات المقبلة بشأن المعاهدة ذاتها. وبشكل مشروع القرار A/C.1/64/L.38، الذي اقترحت المملكة المتحدة ونحن نؤيده، استجابة مناسبة وحسنة التوقيت لهذا التحدي. ويتعين علينا أن نرسم مساراً لعملائنا خلال الأعوام المقبلة وأن نعقد مؤتمراً دبلوماسياً في عام ٢٠١٢، ينبغي أن نستكمل فيه عقد معاهدة لتجارة الأسلحة وفتح باب التوقيع عليها. ومن الأهمية بمكان أن نبدأ بعملية ستفضي بنا إلى إجراء مفاوضات ناجحة على معاهدة لتجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢. ونحن على اقتناع بوجود أن تكون لدينا قريباً معاهدة تعمل بصورة جيدة، باعتبارها صكاً قيماً للتنظيم الفعال للاتجار بالأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أعلق على مسألة بناء الثقة والشفافية في مجال الأسلحة التقليدية. ويساورنا القلق حيال الحالة الراهنة في إطار بعض الآليات الدولية القائمة. ويصدّق ذلك على سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي أنشأته هذه اللجنة قبل ١٩ سنة. ونحن نعتبر أن السجل يشكّل أداة قيّمة لتعزيز الثقة والتعاون فيما بين الدول وركيزة أساسية للسلم والأمن الدوليين. وتحث سلوفينيا جميع الدول الحاضرة على المشاركة الفعالة وتقديم تقاريرها الوطنية إلى السجل الذي تديره الأمانة العامة. وسيثبت ذلك النهج في آخر المطاف صلاحية السجل، وسيسهم بصورة كبيرة في السلم والأمن الدوليين. ولذلك السبب نؤيد تماماً مشروع القرار A/C.1/64/L.50، المتعلق بالشفافية في مجال التسلح، الذي اقترحتته هولندا وانضممنا إلى قائمة مقدميه. وستسهم الشفافية في مجال التسلح في بناء الثقة فيما بين

التام للمدنيين، ويستجيب أيضا لاحتياجات الجيش، وفي الوقت ذاته، يحترم اتساق النظام القانوني القائم.

وسيشكّل المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الألغام المضادة للأفراد، الذي سيعقد في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في كارتاخينا، في كولومبيا، خطوة بالغة الأهمية في عملية أوتوا. وسيتيح لنا مؤتمر قمة كارتاخينا بشأن بناء عالم خال من الألغام فرصة للإقرار رسمياً بما تحقق من إنجازات منذ بدء نفاذ الاتفاقية قبل ١٠ أعوام. كما سيتعين على مؤتمر القمة أن يتخذ قرارات من أجل المستقبل. وستحدد القمة الإجراءات الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على الصك، وتعزيز الجهود في مجال إزالة الألغام وتدمير المخزونات، والتخفيف من المعاناة الإنسانية من خلال تقديم مساعدة إلى الضحايا.

وباعتبار سويسرا رئيسة الاجتماع التاسع للدول الأطراف في الاتفاقية، فإنها تقدم، إلى جانب النرويج والأردن، مشروع القرار A/C.1/64/L.53، المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام". وتود سويسرا أن تشجع أكبر عدد ممكن من البلدان على تأييد مشروع القرار هذا. وسنقدّر على نحو خاص تأييد البلدان التي لم تصادق على الاتفاقية لكنها على استعداد لدعم مقاصدها الإنسانية النبيلة. ونأمل أن يغتنم عدد كبير من تلك الدول فرصة مؤتمر قمة كارتاخينا للمشاركة فيه بصفتها مراقبة.

وسيشكّل الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة مناسبة هامة في عام ٢٠١٠. فيما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. وتأمل سويسرا أن يتوج ذلك المؤتمر بالنجاح، ويفضي إلى

الحالة بالنظر إلى أن الفريق تمكّن من التوصل إلى توافق بشأن هذه المسألة كان مقبولا من جميع أعضاء الفريق تقريبا.

وبالنظر إلى هذه الحقائق، ترى سويسرا أن من الضروري على نحو خاص أن يتم اتخاذ إجراء استنادا إلى التوصيات القليلة التي اعتمدها فريق الخبراء على الرغم من ذلك، وتحديد التوصيات المتعلقة بتكليف الأمين العام بولاية التماس آراء الدول الأعضاء بشأن ما إذا أثر عدم إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في السجل على صلاحيته وعلى مستوى المشاركة في تلك الآلية.

وشكّل اعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ تطورا هاما في مجال القانون الإنساني الدولي وتحديد الأسلحة التقليدية. وقد وقعت سويسرا على الاتفاقية في أوسلو وبدأت بعملية المصادقة عليها. غير أن مكافحة العواقب الإنسانية غير المقبولة لهذه الأسلحة أبعد ما تكون عن الانتهاء. وستتطلب ترجمة القواعد الواردة في الاتفاقية إلى واقع في الميدان جهدا طويلا الأجل، ولا تزال سويسرا ملتزمة ببذله.

وفي الوقت ذاته، تشارك سويسرا بفعالية في جهود الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية للتفاوض على إبرام صك ملزم قانونا لتناول مسألة الذخائر العنقودية. وتجري هذه المفاوضات في سياق غير عادي بشكل كبير، نظراً لأن اتفاقية الأسلحة التقليدية تروم تنظيم استخدام نظام أسلحة تم حظرها بالفعل بموجب اتفاقية دولية، أي اتفاقية الذخائر العنقودية. وتعتقد سويسرا أن اتساق أي نظام قانوني قابل للتطبيق على الذخائر العنقودية سيتضرر بصورة بالغة إذا اعتمدت اتفاقية الأسلحة التقليدية صكا سيضفي الشرعية على استخدام هذه الأسلحة. ولذلك، فإن المهمة الملقة على عاتقنا ستكون في إيجاد حل يقنع الدول المنتجة والمستخدمة الرئيسية بأهمية وضع صك قوي يكفل الأمن

على ذلك، أغتنم هذه الفرصة لأشجع الدول التي لم توقع بعد على إعلان جنيف على أن تفعل ذلك وعلى أن تتقيد بمبادئ الإعلان.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تقتل الأسلحة الصغيرة ٥٠٠ ٠٠٠ شخص كل سنة، ٣٠٠ ٠٠٠ منهم في الصراعات المسلحة. وقد سئنا من تكرار تلك الأرقام، غير أنها لا تزال قائمة ولم تنخفض. وفيما يتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية، تدعو فرنسا الدول إلى التحلي بالمسؤولية والشفافية واحترام القانون الإنساني الدولي. وتلك المبادئ الثلاثة تتفق تماما مع سيادة الدول والتزاماتها الدفاعية، التي تشكل المقابل لهذه المبادئ.

إن اختيار مبدأ المسؤولية يعني اختيار اتخاذ خطوات لمكافحة العمليات المزعزعة للاستقرار لنقل الأسلحة الخفيفة وذخائرها، وهي مميّة للغاية. وستتاح الفرصة من جديد لدولنا لاقتراح إدخال تحسينات على برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة في اجتماع حزيران/يونيه ٢٠١٠ من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين وتأييد هذه التحسينات. وتلك التحسينات ممكنة. فقد اقترحت فرنسا مجموعة من أفضل الممارسات لمنع العمليات غير المشروعة لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال النقل الجوي، وتم اعتمادها في إطار ترتيب واسينار في عام ٢٠٠٧ ثم إحالتها إلى منظمة التعاون والأمن في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر. وبموجب مبادرة للرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، أدرجت مسألة الأسلحة الخفيفة منذئذ بصورة منهجية في جدول أعمال اتفاقات الاتحاد الأوروبي مع البلدان الثالثة.

ويعني اختيار مبدأ الشفافية اختيار تقديم التقارير السنوية إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتأييد توسيع نطاق السجل ليشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة

نتيجة ملموسة وعملية، على غرار ما حصل في الاجتماع الثالث الذي تعقده الدول كل سنتين. ونعتقد أنه ينبغي أن نستفيد من جوهر وعملية الاجتماع السابق الذي تعقده الدول كل سنتين بغية هئية الظروف الملائمة لتنفيذ ذلك الصك. وأحد العوامل الرئيسية كان، ولا يزال يتمثل في تركيز المناقشات على مواضيع محددة من خلال اختيار ميسر لكل موضوع. وتؤيد سويسرا اتباع نهج مماثل في الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين. وينبغي أن يكون من بين المواضيع الشاملة التي سيتم تناولها في ذلك الاجتماع، وضع صك دولي معني بالوسم والتعقب، والتعاون الدولي وتقديم المساعدة.

وبما أن بلدي أطلق أيضا إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية في عام ٢٠٠٦، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه يولي أهمية بالغة للإقرار بتلك الظاهرة. ويستهدف إعلان جنيف إعداد استجابات لتلك المشكلة، وبالتالي، تحسين آفاق التنمية المستدامة. وهناك حاليا ١٠٨ دولة موقعة على الإعلان.

وفي ذلك السياق، أود أن استرعي الانتباه إلى التقرير الذي أصدره الأمين العام مؤخرا عن تعزيز التنمية عن طريق الحد من العنف المسلح ومنعه (A/64/228). ويقدم التقرير تحليلا مستفيضا للعلاقة بين العنف المسلح والتنمية. ويصف الآثار السلبية للعنف المسلح على التنمية، بما في ذلك وضع العراقيل أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويقترح مجموعة من التدابير المحددة الرامية إلى الحد من العنف المسلح وتعزيز التنمية.

وقد رحبت سويسرا بذلك التقرير، الذي يشكل أساسا ممتازا للنظر، في إطار الأمم المتحدة، في مسألة العنف المسلح والتنمية. ويحث بلدي جميع الدول على أن تدرس بدقة تقرير الأمين العام وتشارك بفعالية في متابعته. وعلاوة

والعملية التي بدأت في عام ٢٠٠٦ نحو إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة ينبغي أن تمكن فرنسا من تنفيذ جميع المبادئ التي ذكرتها للتو: أي الشفافية، والمسؤولية والاستجابات العملية، وتيسير كامل الاحترام للقانون الإنساني الدولي، مع احترام سيادة الدول. وبالتالي، ترحب فرنسا بالإعلان في الأسبوع الماضي عن انضمام الولايات المتحدة إلى العملية، وهي متفائلة إزاء إمكانية التوصل إلى اتفاق على إبرام معاهدة عالمية ومُلزمة قانوناً تمثل أرفع المعايير المشتركة الممكنة بشأن تصدير الأسلحة التقليدية واستيرادها ونقلها. ومرة أخرى، سنصوت مؤيدين لمشروع القرار المقدم هذا العام بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة (A/C.1/64/L.38).

وتجسّد هذه العملية المفضية إلى إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة ثلاث نقاط أخرى نود أن نشدد عليها. أولاً، وعلى غرار العديد من المبادرات المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية، لا بد أن تشمل المعاهدة الجانب المعني بالمساعدة والتعاون الدوليين. وقد شددت فرنسا مراراً وتكراراً خلال العمل هذا العام وفي عام ٢٠٠٨ على أن هذا الأمر شرط بالغ الأهمية للتنفيذ الفعّال لأي معاهدة. وسيشكّل هذا الجانب صلب المناقشات القادمة في مؤتمر قمة كارتاخينا للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، مما يوضح هذه النقطة على نحو جيد.

ثانياً، بالنظر إلى المناقشات التي أجريتها والمفاوضات التي سنجريها والمعاهدة التي ستبرم، فإن من الضروري على نحو مماثل أن نواصل الاعتماد على تجربة ومبادرات المنظمات الإقليمية، فيما حققته من نجاحات وما واجهته من مصاعب على السواء.

وأخيراً، يجب أن نستمع إلى أصوات مجتمعاتنا المدنية، التي تضطلع بدور لا غنى عنه في تعزيز تحديد

الخفيفة للأسباب التي ذكرتها للتو. وقد شاركت فرنسا في عمل فريق الخبراء، الذي عقد ثلاثة اجتماعات في عام ٢٠٠٩ لاقتراح تحسينات. ونأسف لعدم تمكّنا من تنويع ذلك العمل باعتماد الأسلحة الصغيرة باعتبارها الفئة الثامنة في السجل، على الرغم من أننا كنا قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى توافق في الآراء. غير أننا نقدر ما أحرز من تقدم في المناقشات، رغم عدم إحراز نتائج، لأنه تقدّم واعد.

إن احترام القانون الإنساني الدولي يستجيب، على أقل تقدير، لما تحدّثه بعض الأسلحة من آثار مأساوية وغير مقبولة، بدءاً بالألغام والذخائر العنقودية. وفي أيلول/سبتمبر، أصبحت فرنسا الدولة العشرين التي تصادق على اتفاقية الذخائر العنقودية. وتأمل فرنسا أن يتم بدء نفاذ الاتفاقية في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٠. وسنواصل العمل صوب إضفاء الطابع العالمي عليها وعلى اتفاقية أوتاوا. وعلاوة على ذلك، لا تزال فرنسا ملتزمة بالتوصل إلى اتفاق مع اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة لوضع بروتوكول سادس، بشأن الذخائر العنقودية، على نحو يتسق مع اتفاقية أوسلو ويعد بإحداث تأثير إنساني قوي. والمناقشات التي بدأت في عام ٢٠٠٨ يجب أن تتواصل.

وفي هذا العام، تقدم فرنسا وألمانيا مرة أخرى مشروع قرار بشأن المشاكل الناجمة عن تكديس فائض مخزونات الذخائر التقليدية، الصادر هذا العام بوصفه الوثيقة A/C.1/64/L.44. وفي عام ٢٠٠٦، مكّن القرار ٧٢/٦١ من إنشاء فريق الخبراء الحكوميين للعمل بشأن ذلك الموضوع. وفي هذا العام، يتعلق الأمر بمواصلة تلك العملية بغية تشجيع الدول على أن تضع، طوعاً وفي إطار للأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية التقنية لتنظيم إدارة مخزونات الذخائر. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار هذا، على غرار سابقه، بتوافق الآراء.

لارتفاع معدل الجريمة الذي تفاقم بفعل توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلا ضوابط. وأنا على يقين بأن هذه المشكلة سائدة أيضا في بلدان أفريقية أخرى.

وفي هذا الصدد، نود أن نناشد المجتمع الدولي أن يبدي الالتزام بضبط هذا الخطر بمضاعفة جهوده من خلال تنفيذ المبادرات القائمة الرامية إلى مكافحة صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وعلى نحو خاص، ندعو إلى التنفيذ التام لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد ملاوي الجهود المبذولة في سبيل التفاوض على معاهدة شاملة وملزمة قانونا لتجارة الأسلحة. وتكمن رؤيتنا في وضع معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة تروم تنظيم صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار بها، وتنظيم نقل هذه الأسلحة، لا سيما في الأماكن المعرضة لنشوب أعمال العنف المسلح، بما في ذلك الإرهاب، وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، نرحب بتبادل الآراء على نحو مفتوح وبناء الذي تم خلال دورتي الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة، اللتين عقدتا في آذار/مارس وحزيران/يونيه، وتشجعنا الإرادة الإيجابية لمعالجة المشكلة الناجمة عن الاتجار بالأسلحة ونقلها بصورة غير منظمة.

وتولي ملاوي أهمية بالغة لتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، على الرغم من عدم تأثرنا بصورة كبيرة بأفة الألغام الأرضية. ونشيد بنجاح المعاهدة إذ نلاحظ الآن أن الاتجار بهذه الأسلحة يتباطأ ويجري تطهير مساحات شاسعة من الأراضي وإعادة لها لأغراض الاستخدام المنتج كل سنة في العديد من البلدان المتضررة بالألغام الأرضية. ونؤيد

الأسلحة ومراعاة القانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، التي يوليها بلدي أهمية خاصة.

السيد فيري (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): بما أن

هذه أول مرة تأخذ فيها ملاوي الكلمة في هذه الدورة، أود بادئ ذي بدء أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم رئيس اللجنة الأولى. كما أتقدم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين. ويود وفد بلدي أن يؤكد لكم على دعمنا خلال فترة ولايتكم بصفتكم الرئيس.

ويود وفد بلدي أن يشارك المتكلمين السابقين الإشادة بالبوادر الواعدة التي أطلقتها مؤخرا الجهود الرامية إلى معالجة المسائل القائمة منذ وقت طويل والمتصلة بنزع السلاح. ويسرنا أن نلاحظ أن مؤتمر نزع السلاح، الذي لم يكن فعالا خلال السنوات القليلة الماضية، على استعداد الآن من خلال برنامج عمله للنظر في العديد من المسائل البالغة الأهمية لنزع السلاح. وعلاوة على ذلك، تشكل الجلسة التي عقدها مجلس الأمن مؤخرا بشأن نزع السلاح والقرار الذي اتخذته رئيسا روسيا والولايات المتحدة بالسعي لإجراء مزيد من التخفيض لأسلحتهم الاستراتيجية تطورات محمودة وتضفي زخما جديدا على برنامج نزع السلاح.

وعلى الرغم من هذا الزخم الإيجابي، يشكل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسألة أخرى لا تزال تحدث أثرا مدمرا على حياة المدنيين في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بحالة ملاوي، تُستخدم الأسلحة الصغيرة في عمليات السطو المسلح. ونتيجة لذلك، يشعر الناس بانعدام الأمان ويخشى المستثمرون البدء باستثماراتهم. وفي هذا الصدد، تشكل الأسلحة الصغيرة خطرا على أمننا القومي مماثلا لخطر أسلحة الدمار الشامل. ولم تتمكن سياسة خفارة المجتمعات المحلية لدينا من التصدي بفعالية

43/L.44، بشأن المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية.

أولاً، وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/64/L.44: قدمت فرنسا وألمانيا مشروع قرار بشأن مسألة الذخائر التقليدية في عام ٢٠٠٥، اعتمد بوصفه القرار ٧٤/٦٠. وكان المراد هو زيادة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالذخائر التقليدية، التي نرى أنها كانت مهمة في مجال تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي. وقد نجحت عن ذلك عملية تركيز على أشد المسائل إلحاحاً، وهي تكديس فائض مخزونات الذخائر التقليدية. وفي عام ٢٠٠٦، أنشأ القرار ٧٢/٦١ فريق خبراء حكوميين للنظر في المسألة واتخاذ خطوات إضافية لتعزيز التعاون الدولي. وقد عمل فريق الخبراء الحكوميين بصورة شاملة بشأن إدارة فائض مخزونات الذخائر التقليدية وأمنها، بدءاً بالاعتبار الأساسي المتمثل في أن فائض المخزونات ناتج أساساً عن سياسات وممارسات غير مناسبة لإدارة المخزونات. وقد خلص الفريق إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تروم مساعدة الدول على تحسين قدراتها الوطنية في مجال إدارة المخزونات. وقدّم تقرير الفريق إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/63/182.

وقد أيد نص قرار عام ٢٠٠٨، الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء، تقرير فريق الخبراء الحكوميين. وعلاوة على تشجيع الدول بشدة على تنفيذ توصيات الفريق، فإن القرار - على غرار مشروع قرار هذا العام -

”يشجع الدول التي بإمكانها المساهمة على أن تساهم طوعية مع توخي الشفافية في وضع مبادئ توجيهية تقنية في إطار الأمم المتحدة لإدارة مخزونات الذخيرة التقليدية، تتاح للدول لتستخدمها على أساس طوعي، لمساعدتها في تحسين قدرتها على إدارة المخزونات الوطنية وللحيلولة دون نمو فوائض

عقد المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي ستحتضنه كارتاخينا في كولومبيا في نهاية هذا العام. ونأمل أن يكون بمقدور المؤتمر تعزيز بعض الأحكام المتعلقة بالتنفيذ، مثل الأحكام المتعلقة بمساعدة الضحايا، وتطهير الألغام، وتدمير المخزونات.

وفيما يتعلق باتفاقية الذخائر العنقودية، أعربت ملاوي مجدداً عن التزامها من خلال التوقيع على الاتفاقية هذا العام، وهي تحت الدول الأعضاء التي لم توقع على الاتفاقية بعد على أن تفعل ذلك، بغية وقف الانتهاك الخطير للقانون الإنساني الدولي المرتبط باستخدام هذه الأسلحة.

وفي الختام، أود أن أجدد تأكيد التزام ملاوي بنزع السلاح العام والكامل. ولا يزال وفد بلدي على استعداد للعمل معكم، سيدي الرئيس، ومع الدول الأعضاء الأخرى، صوب تتويج ولاية هذه اللجنة بإحراز نتيجة إيجابية وناجحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، الذي سيتولى عرض مشروع القرارين A/C.1/64/L.44 و A/C.1/64/L.43.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول مرة آخذ فيها الكلمة في هذه الهيئة في جلسة رسمية، أود أن أغتنم الفرصة لأشيد بكم، سيدي الرئيس، وبأعضاء المكتب الآخرين، على إدارتكم الممتازة للجنة.

وفيما يتعلق بالمناقشة المواضيعية، تؤيد ألمانيا تماماً البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في إطار هذه المجموعة، فضلاً عن البيانات الأخرى.

وآخذ الكلمة اليوم لأعرض مشروع قرارين. وإلى جانب فرنسا، تقدم ألمانيا مشروع القرار A/C.1/64/L.44، بشأن المشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخائر التقليدية؛ وبالتعاون مع رومانيا، تقدم ألمانيا مشروع القرار

تطوير الصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية. وتشمل صيغة الإبلاغ الموحد النفقات المتعلقة بالموظفين، والعمليات، والصيانة، والمشتريات والبناء، والبحوث والتنمية. ونعتقد أن زيادة الشفافية ستسهم في بناء الثقة، وبالتالي، ستسهم، في الأجل الطويل، في تحقيق التخفيضات العامة للنفقات العسكرية من أجل تعزيز السلم والأمن العالميين.

وقد تم بدء العمل بنظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية قبل ٣٠ سنة تقريبا. وعلى الرغم من أن الإطار الدولي تغير بصورة كبيرة منذئذ، لم يطرأ أي تغيير على نظام الإبلاغ. وإنشاء فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٧، بموجب القرار ١٣/٦٢، لاستعراض الصك يوجه رسالة واضحة مفادها أنه يجب على الأمم المتحدة إيلاء مزيد من الاهتمام لموضوع النفقات العسكرية. وسيشرع الفريق في عمله في عام ٢٠١٠.

وسيواجه فريق الخبراء المهمة الصعبة المتمثلة في مناقشة مجموعة معقدة للغاية من المواضيع وإيجاد حل لها، على سبيل المثال كيفية تحسين نوعية البيانات المقدمة وتوسيع نطاق المشاركة في الصك. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على الفقرة ٦ (ب) من مشروع القرار، التي تشجع الدول الأعضاء على تقديم آرائها واقتراحاتها بشأن كيفية تحسين نظام الإبلاغ. وأود أن أناشد الدول الأعضاء أن توافي الأمين العام بتعليقات وأفكار بناءة يمكنها أن تثير عمل فريق الخبراء، وتحسن، بالتالي، عملية نظام الإبلاغ وفعاليتها.

وحتى الآن، شاركت أكثر من ١٢٠ دولة في أداة الأمم المتحدة للإبلاغ مرة واحدة على الأقل. وفي الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، ظل معدل التقارير التي تقدمها الدول إلى نظام الإبلاغ مستقرا نسبيا، إذ وصل متوسطه إلى

الذخيرة التقليدية والتخفيف من الخطر الذي تمثله على نطاق واسع". (القرار ٦٣/٦١، الفقرة ٧)

ويتناول هذا الأمر الفقرة ٧٢ من تقرير فريق الخبراء الحكوميين.

ويروم مشروع قرار هذا العام مواصلة تشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين ودعم وضع مبادئ توجيهية تقنية في إطار الأمم المتحدة لإدارة مخزون الذخائر التقليدية.

وقد بدأ مكتب شؤون نزع السلاح مشروعا - بتمويل كبير من ألمانيا - لوضع المبادئ التوجيهية المذكورة آنفا. وهو مشروع لفترة ثلاثة أعوام، يستمر حتى عام ٢٠١١، ويتوخى نشر العديد من التوصيات. وبما أن تمويل المشروع برمته لم يوفر بعد، فإن صائغي مشروع القرار يرون أن من المناسب أن نواصل تشجيع الدول على دعم مكتب شؤون نزع السلاح لدى وضع تلك المبادئ التوجيهية. ونتيجة لذلك، يشكّل مشروع قرار هذا العام متابعة مباشرة لصيغة عام ٢٠٠٨ ويتضمن تعديلات تقنية لكن بدون أي تغييرات جوهرية.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن المجال مفتوح للمشاركة في تقديم مشروع القرار. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار، على غرار العام الماضي، بتوافق الآراء.

وبما أنني أخذت الكلمة، أود أن أتولى عرض مشروع قرار ثان، يرد في الوثيقة A/C.1/64/L.43. وإلى جانب رومانيا، تقدم ألمانيا مشروع قرار معنونا "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية". ومشروع القرار هذا الذي يُقدم كل سنتين متابعة لصيغة عام ٢٠٠٧، ولا يتضمن سوى بعض التعديلات البسيطة، ذات الطابع التقني أساسا، وهو يشير إلى إنشاء فريق الخبراء الحكوميين لاستعراض العملية ومواصلة

مشروع القرار. ولا يزال المجال مفتوحا للمشاركة في تقديم مشروع قرارنا، وآمل أن يعتمد مرة أخرى بدون تصويت.

السيدة ميكوليشكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): بما أنني أيضا مسرورة بأخذ الكلمة لأول مرة في هذه اللجنة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، إلى جانب فريقكم، على إدارتكم الحكيمة واللبقة لهذه اللجنة.

ويشرف رومانيا أن تعمل مع ألمانيا باعتبارها مشاركة في صياغة مشروع القرار المعنون، "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية" (A/C.1/64/L.43). وأود أن أقتصر على إضافة بعض الأفكار إلى البيان البليغ الذي قدّمه السفير هيلموت هوفمان للتو.

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كما تعلم اللجنة، سنحتفل بانقضاء ٢٠ سنة على اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٤٢/٣٥ (باء) بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية. وبموجب ذلك القرار، أنشئت أداة الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية. وهي أداة هامة صمدت أمام اختبار الزمن وأثبتت أنها لا تزال ذات مغزى في ظل الظروف الدولية الحالية. وكما بين مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بينما بلغ المتوسط السنوي للبلدان المشاركة في عملية الإبلاغ أقل من ٣٠ بلدا خلال الثمانينات والتسعينات، ازداد ذلك العدد بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة. ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه.

وفي عالم متغير يواجه تحدي الزيادة الهائلة في النفقات العسكرية، التي بلغت مستويات تاريخية، مثلما شدد على ذلك السفير هوفمان، ينبغي ألا يتأخر اعتماد الأداة الموحدة، ويتعين اعتمادها وفقا لذلك. وبالتالي، تشجعت رومانيا بإذن الأمم المتحدة بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين للنظر في مسألة تحسين الأداة. وتوقع انبثاق

٨٠ في العام. لكن السنتين الماضيتين شهدتا، لسوء الطالع، انخفاضاً في التقارير المقدمة - وهو اتجاه ينبغي لنا جميعاً أن نكافح لعكس مساره. وبالتالي، أود أن أناشد جميع البلدان التي لم تشارك في الأداة بعد أن تنضم إليها بتقديم معلوماتها في العام المقبل.

ويبذل مكتب شؤون نزع السلاح جهداً مستمراً - وهنا أود أن أعرب عن امتناني للمكتب - لزيادة التعريف بإجراءات الصكين العالميين المتعلقين بالشفافية في مجال الأسلحة اللذين تحتفظ بهما وتديرهما الأمانة العامة للأمم المتحدة - وهما سجل الأسلحة التقليدية وأداة الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية - بغية زيادة المشاركة وتعزيز اتساقها. والجدير بالذكر أن مكتب شؤون نزع السلاح نظم حلقة دراسية إقليمية بشأن الشفافية في مجال التسليح، عقدت في السنغال في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأود أن أشير إلى المنشور الذي وزّعه المكتب وهو يتضمن مواد إعلامية أساسية.

وخلال العقد الماضي، ارتفعت النفقات العسكرية في جميع أنحاء العالم إلى مستويات تاريخية مسجلة ازديادا يقدر بنسبة ٤٥ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٨. والأموال التي تنفق في هذا الميدان تفتقر إليها مجالات أخرى. وبالنظر إلى عدم توفر العديد من البلدان على أي بيانات موثوقة بشأن الإنفاق العسكري، نعتقد أن وضع نظام للأمم المتحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية، مستكمل تماماً، يمكن أن يوفر الأساس المقبول دولياً للمعلومات واللازم للإسهام في تحقيق الشفافية وبناء الثقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الوفود التي شاركت في تقديم مشروع قرارنا لهذا العام الذي حظي بتوافق الآراء، مما زاد عدد مقدميه إلى أكثر من ٦٠. وأود أن أشجع الآخرين على الانضمام إلى مجموعة مقدمي

وقد شددت الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، مرارا وتكرارا، على التزامها ببرنامج العمل باعتباره الصك الرئيسي لاتخاذ التدابير على الصُعد الدولية والإقليمية والوطنية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الوقت قد حان لتتابع على نحو أوثق التوصيات المنبثقة عن الوثيقة الهامة الصادرة في آخر اجتماع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وترى الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها أن برنامج العمل، لدى إشارته إلى هذه المسألة بجميع جوانبها، يجب بالضرورة أن يأخذ في الحسبان الذخائر والمتفجرات. وبالتالي، يمثل أحد التحديات الحالية المتعلقة بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل في معالجة هذه المسائل على نحو متكامل. كما نحدد التأكيد على أن الطابع غير الملزم قانونا لبرنامج العمل عائق أمام تنفيذه الفعال.

وفي جملة أمور، نحدد التأكيد بصورة كاملة على موقف التكتل الإقليمي، الوارد في الوثيقة A/CONF.192/BMS/2008/WP.7، ونسلط الضوء على العناصر التالية من الوثيقة: تأييد إبرام صك دولي ملزم قانونا لتنظيم السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراعاة التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب القرار ٨١/٦٠؛ تأييد إبرام صك دولي آخر ملزم قانونا سيمكن الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بصورة مناسبة وموثوقة؛ إنشاء نظم فعالة للتحقق من شهادات المستعمل النهائي؛ ووضع إطار دولي لتوثيق شهادات المستعمل النهائي والتوفيق بينها وتوحيدها.

وتؤيد الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها مشروع القرار الذي

توصيات قيّمة عن عمل الفريق وعرضها علينا في الدورة الخامسة والسنتين.

ويعتمد مشروع القرار الذي نقدّمه هذا العام تشجيع الدول الأعضاء على تقديم آرائها واقتراحاتها بشأن الكيفية التي يمكن بها تحسين تشغيل أداة الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية وتوسيع نطاق المشاركة في عملية الإبلاغ. ونعتقد أن التقييمات التي قدمتها الدول الأعضاء يمكن أن تكون مصدر إلهام قيّم لما سيقوم به فريق الخبراء الحكوميين في المستقبل.

وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار، وأدعو البلدان الأخرى، بطبيعة الحال، إلى الانضمام لقائمة مقدميه. ولا يسعني أن أحتتم بياني بدون أن أشكر زملاءنا الألمان على ما أبدوه من ريادة وتعاون فائقين بشأن هذه المسألة، معربا عن أملتي، بطبيعة الحال، بأن يعتمد مشروع القرار مرة أخرى بدون تصويت.

السيد بيراثا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني

أن أتكلّم بالنيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها: أي الأرجنتين، إكوادور، باراغواي، بوليفيا، البرازيل، بيرو، شيلي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كولومبيا، وبلدي أوروغواي.

وبما أننا نقترّب من حزيران/يونيه ٢٠١٠، موعد عقد اجتماع الدول الرابع الذي يُعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فإننا نرى أن الوقت مناسب للإشارة إلى هذه المسألة. وقبل أن نفعل ذلك، نود أن نهنئ السفير بابلو ماسيدو، ممثل المكسيك، على انتخابه رئيسا لذلك الاجتماع ونعرب عن كامل دعمنا له.

وقد أصبحت هذه التدابير عنصراً أساسياً في شبكة من الاتفاقات التعاونية الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية، التي وضعت لتكملة المؤسسات الأمنية. وعلى الرغم من هذا الأمر، نشدد على ضرورة ألا نكتفي بمجرد استخدام التدابير الحالية لبناء الثقة، لأنها تتطور، وبالتالي، تتغير وفقاً للاحتياجات المحددة للدول التي تطبقها. وبناء عليه، نقترح السعي إلى إيجاد تدابير جديدة وتنفيذها بغية استكمال التدابير السابقة ومعالجة المسائل الشاملة والمتعددة الأبعاد المتعلقة بالدفاع والأمن على النحو الواجب.

والدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها تُعرب مجدداً عن كامل دعمها لجهود المجتمع الدولي لحظر الذخائر العنقودية بغية التخفيف بصورة كبيرة مما تحدثه هذه الأسلحة من تأثير إنساني واجتماعي واقتصادي على السكان المدنيين. وعلاوة على اتفاقية الذخائر العنقودية، التي فتح باب التوقيع عليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، من الأهمية بمكان أن تواصل الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية تقديم الدعم اللازم لعمل فريق الخبراء الحكوميين، الذي يترأسه السفير غوستافو أينتشييل، ممثل الأرجنتين، للنظر في المسألة بغية اعتماد بروتوكول لتلك الاتفاقية.

كما تعتقد الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها أن من المناسب التذكير بالآثار الخطيرة للغاية لاستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد وضرورة إزالتها. وفي هذا الصدد، نرحب بالمؤتمر الاستعراضي القادم للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي سيعقد تحت شعار ”مؤتمر قمة من أجل عالم خال من الألغام: التزام مشترك“، في كارتاخينا، كولومبيا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. نأمل في أن

تقدمه كل سنة جنوب أفريقيا وكولومبيا واليابان، المعنون ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“. ونحن على ثقة بأن مشروع القرار هذا سيعتمد بتوافق الآراء هذا العام. وسيشكل ذلك مؤشراً إيجابياً على التزام جميع الدول بتحقيق عالمية برنامج العمل.

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، تعتقد الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها أن هذه التدابير لا تزال أداة هامة لتعزيز السلم والأمن على الصعيد العالمي. كما نعتقد أن الوقت مناسب للتشديد على أن هذه التدابير، بتقليلها لأوجه انعدام اليقين ومنعها لنشوب الصراعات، تصبح أداة فعالة لتعزيز التكامل بين المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية من خلال زيادة الشفافية والتعاون في مجالي الدفاع والأمن.

وفي هذا الصدد، نذكر بالدور الفعال الذي اضطلعت به جمهورية الأرجنتين في صياغة مشروع القرار الذي قدّم بانتظام على مدى السنوات الخمس الماضية، المعنون ”المعلومات المتصلة بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“، الذي اعتمد بتوافق الآراء وقدمته جميع دول التكتل الإقليمي. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الإسهام في قاعدة البيانات الحاسوبية التي وضعت من خلال هذه المبادرة، التي تيسر التقييم المرحلي للتقدم المحرز في وضع وتنفيذ تدابير بناء الثقة في جميع أنحاء العالم. وتشكل هذه الأداة آلية إضافية لكفالة الشفافية في الأمم المتحدة، ونحن نناشد الأمين العام مرة أخرى أن يقي على قاعدة البيانات مستكملة ويقدم المساعدة إلى الدول التي تطلبها بغية تنظيم الحلقات الدراسية والدورات التدريبية وحلقات العمل لتعزيز المعلومات بشأن المستجدات في هذا المجال.

ويجب أن نأخذ في الحسبان أن منطقتنا كانت رائدة في تنفيذ تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية.

التي أظهرت فيها جميع الدول إدراكها لضرورة التوصل إلى اتفاق عام على المواضيع التي نظر فيها من المضي في ذلك النهج التدريجي الذي اتُخذ من أجل صياغة مشروع للمعاهدة، آخذين في الاعتبار توصيات فريق الخبراء الحكوميين. وقد تحقق هذا عبر مناقشة بناءة وواسعة وبعيدة المدى لجميع العناصر التي يمكن التوافق عليها. وكما أشار رئيس الفريق، فقد تم الحفاظ على هذه الروح بغية إنشاء عملية مقسمة إلى مراحل وشفافة ومفتوحة، إلى جانب النظر في المسألة بدون استعجال النتائج والاستنتاجات، التي ستجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن التحديات المتصلة بالاتجار بالأسلحة التقليدية.

ونكرر القول إنه ليس في وسع أي نظام أن يقوض حق جميع الدول في الدفاع المشروع عن نفسها، وهو حق أصيل نصت عليه المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، أو حق جميع الدول في صنع واستيراد وتصدير ونقل وحيازة الأسلحة التقليدية، لأغراض الدفاع المشروع عن النفس، ولتلبية احتياجاتها الأمنية والمشاركة في عمليات حفظ السلام.

ختاماً، تؤكد بلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة إليه، اتفاقها التام مع التقييم الوارد في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. وعليه، نحث المجتمع الدولي على دعم استمرار العملية الجارية حالياً.

السيدة براون (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية):

لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلّم فيها، فيني أود أن أهنئكم، سيدي، على تعيينكم رئيساً للجنة الأولى، وأن أبلغكم بتأييدنا الكامل لكم.

يؤيد وفد جامايكا البيان الذي أدلى به بالأمس ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

يكون انعقاد المؤتمر عاملاً إضافياً حاسماً في المضي نحو الإزالة التدريجية للألغام الأرضية المضادة للأفراد من الترسانات العسكرية على النطاق العالمي. وعليه فإن من الواجب والملح أن تكون الاتفاقية ذات نطاق عالمي.

ترحب بلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها بتقديم رئيس الأرجنتين روبرتو غارسيا موريتان لتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة (A/AC.277/2009/1) عملاً بالقرار ٦٣/٢٤٠. ونغتنم هذه الفرصة لنهنئه على جهده بصفته رئيساً للفريق. ونؤكد تأييدنا لعمل الفريق الذي أدرك مدى الحاجة إلى التصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وتحويلها للأسواق غير المشروعة، مع مراعاة أن من شأن هذا التهديد أن يزيد من حالة عدم الاستقرار والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ترحب الدول الأعضاء في المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه وفق هذه الاستنتاجات، بانعقاد الدورتين الموضوعيتين للفريق العامل في آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠٠٩. ونتفق مع تقييم الفريق العامل المفتوح باب العضوية، في رأيه القائل بضرورة التوصل إلى معاهدة مفتوحة وشفافة وغير تمييزية وملزمة قانوناً، وتعني بوضع المعايير الدولية المشتركة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية. وفي الوقت نفسه، فإنه يتعين على اعتبار كهذا أن يمكننا من إقامة توازن يخدم مصلحة الجميع، بما يتفق والمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الالتزامات الدولية القائمة، التي تعد محورية في هذا الأمر.

أود أن أذكر هنا، أنه توفرت الفرصة لجميع الدول الأعضاء، من خلال الفريق العامل، للتعبير بما يكفي عن آرائها الخاصة بشأن الأهداف والغايات والمعايير وغيرها من جوانب المعاهدة المحتملة. وقد تمكّننا عبر المناقشات الشاملة

منذ عام ٢٠٠٠، تمكنت الشرطة الجامايقية من مصادرة ٥٠٠٠ قطعة من الأسلحة المتنوعة، إضافة إلى ما يزيد عن ١٢٧٠٠٠ قطعة من الذخائر المتنوعة. غير أن هذه المصادرات لم تترك أثراً يُذكر على استمرار تصاعد الجرائم المتصلة بالسلاح، مما أرغم الحكومة الجامايقية على تخصيص بعض من مواردها الشحيحة بالفعل والمخصصة أصلاً لميزانية التنمية الوطنية للتصدي لهذه المشكلة البعيدة التأثير.

ومن المؤكد أن الحكومة لم تقف حيال المشكلة مكتوفة الأيدي. فخلال السنوات الماضية نفذت مجموعة من التدابير المعنية بمكافحة الجريمة، وخاصة التصدي لعبور واستيراد وتصدير المخدرات والأسلحة النارية غير المشروعة والذخائر. وشملت هذه التدابير إنشاء فرقة عمل لمكافحة المخدرات والجرائم الكبرى، تركزت جهودها على استهداف كبار تجار المخدرات غير المشروعة وعصابات الجريمة العالية التنظيم، ومهربي الأسلحة الصغيرة. كما شملت الجهود المبذولة، سن قانون عائدات الجريمة، بغية مصادرة أصول وكلاء تجارة المخدرات والأسلحة النارية غير الشرعية؛ وإنشاء لجنة وزارية مشتركة معنية بالمخدرات، بهدف التنسيق الفعال في التصدي لمشكلة المخدرات في جامايكا. وشملت التدابير، اتباع نهج شامل في التصدي لجاني العرض والطلب من معادلة تجارة المخدرات في بلادنا؛ إضافة إلى توحيد جميع أجهزة المخابرات الجامايقية في مكتب واحد للمخابرات، وهي خطوة أريد بها تحسين كفاءة جمع المعلومات الاستخباراتية. كما تمكنت جامايكا من تحسين قدراتها الاستطلاعية على طول ساحلها المائي، بفضل المساعدات التي قدمتها إليها القوات البحرية لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

نغتني هذه الفرصة لنشيد بعمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية

وكما سبق لنا التأكيد في المناقشة العامة، تؤيد جامايكا تأييداً كاملاً التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخراً في نزع السلاح العالمي وجدول أعمال منع الانتشار. فقد حددت هذه التطورات الآمال والرغبة في العمل، كما دلت على ذلك جميع مداولات هذه اللجنة، من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من كوكبنا. وفي هذا المنعطف، فإننا نرغب في أن تبذل جهود دولية مماثلة لإحداث تغييرات في مجال الأسلحة التقليدية، لا سيما الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بينما نواصل نحن، المجتمع العالمي للدول، تكثيف استراتيجياتنا لمكافحة الإرهاب.

وإذ نركّز جهودنا في هذه الاتجاهات، فإن هناك حاجة بذات القدر من الإلحاح تلزمنا بمواجهة الدمار الذي تلحقه بمجتمعاتنا الأسلحة التقليدية، وبخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فهي لم تعد تمثل تهديداً فحسب، بل أصبح الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، مشكلة مستديمة وعسيرة في الكثير من الدول النامية، بما فيها جامايكا.

ويكون ضرورياً، بل حاسماً، تنسيق الخطوات العملية العازمة على الحد من الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، إن أردنا الوصول إلى حل دائم. كما يتسبب الحصول غير الخاضع للمراقبة على هذه الأسلحة والذخائر وانتشارهما، في إثارة تحديات كبيرة إنسانية واجتماعية واقتصادية للكثير من الدول، وبخاصة البلدان النامية.

وفي ما يتعلق بجامايكا، فإن هناك صلة عرضية بين تجارة المخدرات والانتشار غير المشروع للأسلحة الخفيفة، ووجود عصابات الجريمة المنظمة. وقد أدت هذه الصلة إلى نشأة شبكة إجرامية عالية التنظيم، تدعمها منظمات إجرامية متطورة للغاية، داخل منطقتنا وخارجها، إلى جانب نمو ثقافة فرعية تمجد العنف وتشجع على امتلاك البنادق.

واتخاذ إجراء. يضاف إلى ذلك أن صياغة واعتماد معاهدة للاتجار بالأسلحة تعدان عنصراً بالغ الأهمية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، نؤيد بحزم الجهود المبذولة حالياً نحو صياغة معاهدة كهذه، وفرض ضوابط صارمة على الاتجار بهذه الأسلحة. ونفضل أن يكتمل العمل فيها في المستقبل القريب. وعلى أي معاهدة للاتجار بالأسلحة أن تتناول، ضمن أمور أخرى، التصدير وإعادة التصدير والاستيراد والنقل والشحن العابر لجميع الأسلحة التقليدية، بما فيها عناصرها وذخائرها والتكنولوجيا المستخدمة في صنعها.

السيد أوادي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كينيا الكلمة التي سيدي بها الوفد النيجيري باسم مجموعة الدول الأفريقية، والكلمة التي أدلى بها بالأمس وفد إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

ما زلنا نشعر بالقلق حيال استمرار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بخاصة في أفريقيا. فهذه الأسلحة تواصل تأجيحها للصراعات والعنف والجريمة في أنحاء كثيرة من القارة. وأقل ما يمكن قوله إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تسبب آثاراً مدمرة على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وإلى جانب الخسائر البشرية المباشرة التي تسببها بموت الآلاف والإعاقات المستديمة التي لا تحصى، فإن تعطيلها للتعليم والخدمات الصحية وللأنشطة التجارية والزراعية، يزيد من إبطاء جدول أعمال التنمية الأفريقية. كما يتسبب انعدام الأمن في إحافة المستثمرين وطردهم، ما يضطر الحكومات على إنفاق موارد ضخمة على جهاز الأمن بهدف تحسين مستواه على حساب الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يؤدي هذا التأثير السلبي على التنمية الاجتماعية الاقتصادية بدوره إلى المزيد من خطر انعدام الأمن، وبذلك

ومنطقة البحر الكاريبي، بخاصة في مجال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويظل التعاون مع المركز جزءاً هاماً من جهودنا لمواجهة التحديات التي تمثلها الأسلحة غير المشروعة. تؤيد جامايكا أعمال المركز وتطلع إلى استمرار عمله المثمر الذي يحقق مصالح المنطقة بأسرها.

ونغتني هذه الفرصة أيضاً للتعبير عن ثنائنا على الدعم الكبير الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحكومة جامايكا من خلال مكاتبه في كينغستون، بينما نحن نتصدى للمشاكل المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تواصل جامايكا دعوتها إلى التنفيذ الفوري والكامل لبرنامج عمل عام ٢٠٠١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وإلى تقديم المساعدات اللازمة للدول التي تواجه صعوبات في تنفيذ توصياته. وكانت عدم قدرة العديد من البلدان النامية على التنفيذ الفعال لبرنامج العمل موضوعاً متكرراً في الاجتماع الثالث من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين بهدف النظر في تنفيذ برنامج العمل. وبناءً على الاتفاق على أن المسؤولية الأولية عن حل المشكلات المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه تقع على عاتق جميع الدول، فإننا ندعو إلى توثيق التعاون الدولي بغية مساعدة تلك البلدان النامية في الوقت المناسب على التنفيذ المرضي لجميع التزاماتها. ونحن نتطلع نحو انعقاد الاجتماع الرابع في عام ٢٠١٠ من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين، الذي نأمل أن نستطيع من خلاله البناء على ما تحقق من نجاح وإنجازات في الماضي.

ونواصل دعوتنا إلى إنشاء نظام لوسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما نحث على إدراج الذخائر في برنامج العمل بوصفها مسألة تتطلب النظر الجدي

تعقدها الدول مرة كل سنتين، أن يعزز ويقوي قدرة المنظمات الإقليمية مثل المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الاستمرار في أداء عملها الجيد. ونأمل بصدق أن يحظى التعاون والمساعدة الدوليين بما يستحقانه من اهتمام.

وقد واصلت كينيا دعمها الثابت للبحث عن معاهدة ملزمة قانوناً للاتجار بالأسلحة، بغية تنظيم نقل الأسلحة وضمان ألا ينتهي المطاف بالأسلحة من التجارة الشرعية إلى الأسواق غير المشروعة. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نذكر أن دورة تموز/يوليه ٢٠٠٩ التي عقدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة، قد اتفقت على ضرورة العمل الدولي من أجل التصدي للاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية. وتؤيد كينيا بقوة، بصفتها شريكاً أصيلاً في صياغة مشروع القرار (A/C.1/64/L.38) بشأن عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة، عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢، وتحث الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار الذي قدّمته المملكة المتحدة، والأرجنتين وأستراليا وكوستاريكا وفنلندا وكينيا، وهو يدعو إلى عقد ذلك المؤتمر.

وتواصل كينيا مشاركتها في الكفاح من أجل منع الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأعضاء في اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وإزالة تلك الألغام، الذي يعقد في قرطاجنة بكولومبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقد تشرفت كينيا باستضافة المؤتمر الاستعراضي الأول في نيروبي، وشاركت في جميع اجتماعات الدول الأعضاء في الاتفاقية، ولذلك فهي تتطلع إلى إحراز نتائج قوية لمؤتمر قرطاجنة، باعتباره متابعة لتنفيذ برنامج عمل

يبقى عدداً من بلدان القارة الأفريقية في حلقة مفرغة من العنف والصراع. كما شهدت منطقتنا مؤخراً نشوء ظاهرة أخرى مرتبطة بسهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ألا وهي القرصنة. فلأنشطة القرصنة قبالة ساحل الصومال تأثير خطير وسلي على كينيا والقرن الأفريقي والمجتمع الدولي بأسره، إذ أنها تؤثر مباشرة على الملاحة والتجارة الدوليتين. ويتمكن القراصنة من تطوير قوة سلاحهم والحصول على أسلحة أكثر تطوراً مثل القنابل الصاروخية، مستغلين في ذلك قيمة الفدية التي تدفع لهم. وقد بينت هذه الظاهرة ضرورة زيادة التعاون الدولي من أجل الحد من الانتشار غير المشروع للأسلحة، بينما يصبح خطر الصلة بين القرصنة والإرهاب خطراً حقيقياً.

كينيا مؤيد قوي لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهي تتطلع نحو مشاركة قوية في الاجتماع الرابع المقبل من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين. ونأمل أن يتمخض الاجتماع عن نتائج فعالة وعملية. وقد واصلت كينيا تقديم مبادرات عديدة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، للتصدي لمشكلة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك وضع إطار قانوني وإطار للسياسات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وواصلت الحكومة شراكتها مع المجتمع المدني في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة.

وتمكنت كينيا من الحصول على التكنولوجيا والخبرة اللازمين لوضع العلامات على الأسلحة النارية المملوكة للحكومة، من خلال المنظمات الإقليمية مثل المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والبلدان المجاورة، وجماعة شرق أفريقيا. ونتوقع للاجتماع الرابع من الاجتماعات التي

الأسلحة التقليدية. ونتعهد بدعم كينيا للجهود الرامية إلى بناء السلام والأمن الدوليين.

السيد خير (السودان): سيدي الرئيس، أود بدءاً أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني والتقدير على إدارتكم السلسلة لأعمال هذه اللجنة، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والسداد، كما أود أن أتقدم بالشكر لرئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية على بيانه الشامل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهنا نود أن نعرب عن تقديرنا لما تقوم به إدارة شؤون نزع السلاح من جهد من أجل تفعيل آليات العمل المتعدد الأطراف والتعاون الدولي وقواته في مجالات مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعليه، فإن وفد السودان يؤكد مجدداً دعمه الكامل للجهودكم في هذا الخصوص. كما أن وفد بلادي يضم صوته للبيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي ستدلي به نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

يولي وفد بلادي أهمية قصوى لهذا الجزء من المداولات الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما وأن الدول المتضررة من الظاهرة هي في الواقع الدول النامية والفقيرة.

ظل السودان يبذل كل ما في وسعه دولياً وإقليمياً في سبيل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما ظل يبذل جهوداً مقدرة على صعيد تعزيز المكتب الوطني وسن التشريعات الضرورية ووضع الضوابط اللازمة، وكذلك على صعيد إدارة مخزونات الأسلحة وإبادة الأجيال غير المستخدمة منها، هذا إلى جانب تطوير برامج الرصد والتتبع للمسارات، والوسم، كما أوضحنا ذلك في بياننا السابق تحت هذا البند. ولكن كما تعلمون، فإن هذه الجهود لكي تكون فعالة ومؤثرة،

نيروبي. ونحث الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية على أن تفعل ذلك على سبيل الإلحاح.

وفي السياق نفسه، وقعت كينيا على اتفاقية الذخائر العنقودية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وكما هو الحال فيما يتعلق باتفاقية حظر الألغام، فإن كينيا ليست دولة متأثرة بالألغام، ولا تحوز على ذخائر عنقودية، بيد أنه من الضروري أن نؤيد كلتا الاتفاقيتين لأنهما تسعيان لجعل عالمنا أكثر سلاماً وإنسانية. وفي هذا الصدد، فقد بدأنا العمليات الداخلية الهادفة إلى التصديق على اتفاقية الذخائر العنقودية.

تعترف كينيا بالصلة الهامة بين التنمية الاقتصادية والأمن. كما تعترف باستحالة التنمية المستدامة بدون توفر الأمن على المدى البعيد. وإنه لخاص كبير أن تقدر تكلفة الصراعات المسلحة والعنف، بما يربو عن ١٨ بليون دولار سنوياً إضافة إلى المأساة الإنسانية التي تواجها في أفريقيا. إن إنفاق الحكومات الأفريقية لمعالجة المشكلة سيترك أثراً سلبياً على جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لذلك الأسباب، كانت كينيا من أول الموقعين على إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية. ونستمر في المشاركة بفعالية في المجموعة الأساسية في جنيف، المكلفة بتنفيذ الإعلان. وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي بتقرير الأمين العام المعنون "تعزيز التنمية عن طريق الحد من العنف المسلح ومنعه" (A/64/228)، ويتطلع إلى التنفيذ الفعال والعملي لأهداف إعلان جنيف التي ستحدث تغييراً على أرض الواقع.

وأود أن أختتم بياني بحث جميع الوفود على إبداء الروح الحقيقية للتفاني والالتزام بكفالة تحقيق عالم أفضل وأكثر أماناً. فلنستفد من الروح الجديدة للمشاركة السائدة الآن عن طريق اتخاذ الخطوات للتصدي للخطر الناجم عن

المقام الأول وليس من الدول المتضررة من الظاهرة فحسب، مع التأكيد على ضرورة التزام الدول المصنّعة بعدم تصدير السلاح إلى الجماعات والأفراد بدون أي ضوابط.

يقود السودان في هذا الخصوص جهوداً متعددة الأوجه في إطار الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وعبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتجمع الساحل والصحراء، علاوة على جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك فيها، وذلك إيماناً منه بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وتجارة المخدرات وتغذية النزاعات المسلحة، التي بطبيعة الحال تسهم إسهاماً كبيراً في تكريس الفقر والكوارث البيئية وعدم تحقيق الحد الأدنى من تنفيذ ما جاء في إعلان الألفية بشأن قضايا البشرية الأكثر إلحاحاً بما فيها التنمية المستدامة.

وختاماً، يؤكد وفد بلادي مرة أخرى على أن المؤتمر الاستعراضي القادم فرصة جيدة للخروج بخطوات محددة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما يؤمن توفير الدعم والمساندة الدولية للدول حتى تتمكن من تنفيذ برامجها القطرية.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تعلق الهند أهمية على التصدي للتحديات التي تشكلها الأسلحة التقليدية في مجال الأمن الدولي. ولئن كانت الأولوية معطاة حقاً لأسلحة الدمار الشامل في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، فإن الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل مصدر قلق كبير. نحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تتطلب توافر خبرات تقنية عالية وتوظيف أمثل للتكنولوجيا، خاصة فيما يتعلق بالرصد والتحكم عبر الحدود والأنشطة القطرية والإقليمية المتصلة به.

نحن مقتنعون تماماً بأن الجهود المبذولة على المستوى القطري تظل منقوصة ما لم تستكمل بجهود دولية موازية للجهود القطرية وذلك بتقديم الدعم المالي والتقني والفني من الدول المتقدمة النمو للدول المتضررة، وفقاً لما هو مضمّن في الفصل الثاني من برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي يؤيد اقتراح إنشاء صندوق لدعم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وجمعها وتدميرها، على أن يقوم عمل الصندوق وفقاً لأولويات محددة: وهي أن يتم تقديم المساعدات الفنية والمالية بناءً على طلب السلطات المختصة في البلد المعني، وأن تعطى الأولوية بعد الدعم المالي والفني لنقل التكنولوجيا المتصلة بالتنفيذ وتوفيرها للدول المتضررة؛ وأن يكون هناك اعتبار خاص وأولوية لبرامج التدريب وبناء القدرات، وخاصة فيما يتصل بمجالات الأنشطة الفنية للمكاتب الوطنية وإدارة المخزونات والتخلص من الفائض والجمارك وشرطة الحدود وأنظمة الرصد والتتبع وأنظمة الوسم وتحديد نقاط الدخول وذلك على المستويين القطري والإقليمي.

إن انتشار الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمثل التحدي المباشر الذي يواجه معظم الدول النامية في هذه المنظمة. والأمر الأكثر خطورة في هذه الأنواع من الأسلحة هي سهولة الحصول عليها من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك إمكانية وصولها إلى التنظيمات الإرهابية وخاصة في ضوء التركيز الخاطئ على فرض القيود والضوابط على الدول المتلقية فقط. لذلك يود وفد بلادي أن يؤكد هنا بأن محاربة انتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن تكون من جانب الدول المصنّعة في

إن توفر التكنولوجيا البديلة الفعالة عسكريا والمقبولة التكلفة وغير الفتاكة من شأنها تيسير عملية القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد.

وتظل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة المنتدى العالمي الوحيد الذي يجمع بين جميع المستخدمين والمنتجين الرئيسيين الكبار للأسلحة التقليدية الرئيسية وبالتالي ضمان زيادة احتمالات أن تحدث الصكوك المبرمة تأثيرا مفيدا على أرض الواقع. وتشرف الهند بأن تكون جزءا من المجموعة الصغيرة من البلدان التي صدقت على كل الصكوك في مجموعة عناصر اتفاقية حظر الأسلحة التقليدية، وسيكون لها شرف ترؤس المؤتمر الثالث للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس. كما اقترحت الهند إجراء حوار واسع النطاق للنظر في إيجاد شكل جديد وقوي لاتفاقية الأسلحة التقليدية من شأنه، بالاتفاق المشترك، أن يؤكد ويعزز تطبيق القانون الدولي في تنظيم الأنشطة المتعلقة بضحايا الحرب وحمايتهم.

ونحن نشاطر المجتمع الدولي القلق حيال الآثار الإنسانية المترتبة على الاستخدام غير المسؤول للذخائر العنقودية. وأسهمت الهند بفعالية في المناقشات الجارية للتفاوض على إبرام صك في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، مما يتفق مع ولاية فريق الخبراء الحكوميين التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، مما يحقق توازنا بين الشواغل العسكرية والإنسانية. ونتطلع إلى مزيد من المناقشات في اجتماع الاتفاقية في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد قدمت الهند بانتظام تقاريرها الوطنية إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي يشكل أداة هامة لبناء الثقة. وشاركت الهند بهمة في فريق الخبراء الحكوميين المعني بتشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره. وخلال العمل المستقبلي للفريق، ينبغي النظر بعناية

وتشعر الهند بقلق عميق لأن الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ما زالت تشكل خطرا جسيما على أمن الدول. إن استخدامها العشوائي وغير المسؤول، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، يسبب قلقا كبيرا في المجال الإنساني. فهذه الأسلحة تزعزع الاستقرار السياسي والوئام الاجتماعي وتعطل التعددية والديمقراطية عن مسارهما وتعيق تحقيق النمو والتنمية. وهي توجع الإرهاب الدولي والصراعات الداخلية، مما يشكل تهديدا رئيسيا لأمن الدول.

لقد حققت الأمم المتحدة قدرا من النجاح في التصدي للتهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويحدد برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١ الخطوط العريضة لنهج شامل وواقعي وممكن التحقيق من أجل معالجة المشكلة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ولا بد من المحافظة على سلامة الطابع التوافقي لبرنامج العمل وتعزيزه. وستسهم الهند بصورة بناءة في الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة وفي المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل، الذي سيعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٢. ونرى أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ينبغي فرض حظر على عمليات نقل الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات الإرهابية.

وستستمر الهند في السعي لتحقيق الهدف المتمثل في فرض حظر عالمي وشامل وغير تمييزي على الألغام المضادة للأفراد بطريقة تعالج الاحتياجات الدفاعية المشروعة للدول. وما زالت الألغام الأرضية تؤدي دورا هاما في الدفاع عن الدول التي لها حدود برية طويلة مع تضاريس صعبة وقاسية.

تميز. إنها تهدد مناطق بأكملها وتؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية للدول. وترى الفلبين وتعتبر أن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها وتداولها تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، لأن هذا النوع من الأسلحة، وإن كان ليس فتاكا مثل الأسلحة الأخرى، يمكن إنتاجه وتصنيعه ونقله بسهولة وبتكلفة منخفضة. إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتسبب في نشوب الصراعات والتشجيع عليها و/أو إطالة أمدها - وغالبا ما تكون حروبا مميتة داخل الدول. أيضا، يساعد ويشجع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة العناصر الإجرامية على ارتكاب جرائم ضد الأشخاص والممتلكات مع الإفلات من العقاب.

وتعتقد الفلبين مع الاحترام أن أفضل طريقة لحل المشاكل الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو الإطار الرئيسي لمعالجة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وتبعا لذلك، تدعو الفلبين الدول المنتجة إلى التطبيق الصارم للقانونية التي تمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإلى إمداد الحكومات المسؤولة وأجهزتها المخولة وحدها.

وتدعو الفلبين إلى التنفيذ الدقيق للصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

والفلبين إذ تتصدى للتحديات الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإنها تفي بالتزامها بمبادرات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج عمل

في الفئة الجديدة من المعدات التي تستخدم في العمليات القتالية قبل إدراجها في السجل. كما تعلق الهند أهمية على المزيد من النظر في تعزيز الشفافية في النفقات العسكرية، وهي سمة من السمات المميزة للدول الديمقراطية.

لقد شاركت الهند بفعالية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. ونلاحظ أن الفريق قد سلم بأن هناك مسؤوليات ملقاة على عاتق المصدرين والمستوردين على السواء في معالجة الحالة الراهنة بطريقة غير تمييزية استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما سلم الفريق العامل المفتوح باب العضوية بالحاجة إلى معالجة المشاكل المتعلقة بالاتجار غير المنظم في مجال الأسلحة التقليدية وتحويلها إلى السوق غير المشروعة. وأيد الفريق الإجراءات الدولية لمعالجة المشكلة معتبرا أن هذه المخاطر يمكن أن تؤجج عدم الاستقرار والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

نأمل أن يجري النظر مستقبلا في إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في الأمم المتحدة على أساس عملية تدريجية وبطريقة مفتوحة وشفافة وبدون أي مواعيد نهائية مصطنعة، مع التسليم بأن آفاق إبرام صك يحظى بقبول عالمي ستعزز من خلال عملية صنع القرار ونتائج مدفوعة بتوافق الآراء. ومن الأهمية بمكان أن يكون أي صك من هذا القبيل متسقا مع حق الدول في الدفاع عن النفس وحققها في حماية سياساتها الخارجية المشروعة ومصالح الأمن القومي لديها.

السيد هيرموسو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):
في البداية، تعرب الفلبين عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتعرب الفلبين عن قلقها حيال التطورات في مجال الأسلحة التقليدية. فالأنواع المختلفة من الأسلحة التي تندرج في إطار هذه الفئة تستخدم على نطاق واسع وتقتل بدون

تدرك الفلبين الآثار الضارة الناجمة عن الألغام الأرضية والذخائر العنقودية لفترة طويلة بعد انتهاء الصراعات. وتسبب هذه الأسلحة العشوائية أزمات إنسانية عن طريق فتكها بالمدنيين الأبرياء وتشويههم ومنع استخدام مساحات من الأرض المجدية اقتصادياً، وتركها لأشخاص معاقين. وتؤيد الفلبين اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

تؤيد الفلبين إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في المستقبل وترى أن الاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية وتحويلها إلى السوق غير المشروعة يشكّلان تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ومن المؤمل أن يكون في وسع معاهدة تجارة الأسلحة التي ستبرم في المستقبل التصدي لتهديدات زعزعة الاستقرار والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية الناجمة عن عمليات النقل غير المشروع للأسلحة.

السيد تالاب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به اليوم ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع.

فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يشاطر وفدي حركة عدم الانحياز وجهة نظرها القائلة إن للدول حقاً طبعياً وسيادياً في حيازة الأسلحة التقليدية وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها من أجل الدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لأي ترتيبات لتنظيم الأسلحة التقليدية أن تكون متفقة مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأن تقدم على أساس غير تمييزي ونهج شامل.

إننا في إيران إذ مررنا بتجربتنا المريرة لثمانين سنوات من الحرب المفروضة علينا - تعرّض خلالها الإيرانيون العزل

الأمم المتحدة، من خلال الامتثال بتفان للنظم الدولية بشأن الأسلحة الصغيرة التي تماثل القوانين الفلبينية المتعلقة بالأسلحة النارية. لقد أحرزت الفلبين تقدماً في تنفيذ برنامج العمل عن طريق المحافظة على الشراكات المناسبة مع الصناعة المحلية للأسلحة النارية ومقدمي الخدمات الأمنية الخاصة ونوادي الرماية والجمع المدني. وتوجد في البلد عدة قوانين تحظر النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مثل قانون الجمهورية ٨٢٩٤، الذي يدوّن القوانين المتعلقة بالحيازة غير القانونية للأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات، وتصنيعها والاتجار بها وشراؤها أو التخلص منها بشكل غير قانوني. وبموجب التشريعات الوطنية، يستخدم مصطلح "الأسلحة النارية" بمعنى أشد صرامة من التعريف الوارد في برنامج العمل.

وتسلّم الفلبين بأن التعاون التام والمستمر مع منظومة الأمم المتحدة بشأن المسألة قيد النظر يتسم بأهمية قصوى ومن ثم، وإضافة إلى ما ذكرته للتو، تتخذ الفلبين تدابير ملائمة لمنع صادرات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تنتهك الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة أو تتعارض مع الالتزامات الثنائية أو الإقليمية أو المتعددة الأطراف بشأن عدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتبادل الفلبين المعلومات عن عمليات النقل غير المشروعة لتلك الأسلحة مع الدول ذات العقلية المماثلة من خلال الصكوك الدولية، مثل الاتفاق بشأن تبادل المعلومات ووضع إجراءات الاتصال.

وفيما يتعلق بتصدير واستيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تكفل الفلبين مراقبة استعمال شهادات المستخدم النهائي أو رسائل إبداء النوايا. كما أن الفلبين لا تُعيد تصدير أو نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستوردة في وقت سابق.

ونحن نرى أنه من الضروري تطوير نهج متكامل والحفاظ على عليه من أجل التصدي بفعالية للآثار السلبية الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ومن نافلة القول إن المجتمع الدولي قد بذل جهداً هائلاً بوضعه برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، واعتماده بتوافق الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المسألة في عام ٢٠٠١.

علاوة على ذلك، أجرت جميع الدول الأعضاء مفاوضات مضيئة بشأن الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة بها، واعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ في إطار برنامج العمل. وينبغي عدم تجاهل جميع تلك الجهود التي تمثل نهجاً تدريجياً متعدد الأطراف أو التخلي عنها.

ولكن كانت أحد المشاكل الرئيسية للبلدان النامية في ذلك الصدد هي عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، فإن بعض الدول تحاول تضليل الآخرين بالإيحاء بأن المشكلة تكمن في الاتجار بسبع فئات من الأسلحة، بما في ذلك السفن الحربية والمقاتلات النفاثة والقذائف والعربات المدرعة والدبابات. ونرى أن أفضل نهج لمعالجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو التركيز على المسائل الرئيسية والعمل بطريقة بناءة مع أخذ شواغل الجميع بعين الاعتبار.

ومع ذلك، شاركت الدول الأعضاء بصورة بناءة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. لقد مثل أول تقرير يصدره الفريق بتوافق الآراء (A/63/334) خطوة إيجابية ولكن كثيراً من الوفود، ترى أن الاقتراح الجديد للانتقال إلى المرحلة المقبلة - أي مؤتمر للأمم المتحدة - يمثل خطوة متسارعة وسابقة

في المدن لهجوم مستمر بالقذائف، حتى في العاصمة - اضطررنا لتطوير تكنولوجيا القذائف المحلية للدفاع عن النفس. لقد تعلم الإيرانيون من القيود التي فرضت علينا وسخاء بعض الدول في توفير جميع أنواع القذائف لجيش صدام درساً قيماً مفاده أنه يجب على الإيرانيين الاعتماد على أنفسهم للدفاع عن بلدهم.

وفي الوقت نفسه، يؤيد بلدي تأييداً تاماً اتباع أي نهج شامل وغير تمييزي نحو معالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها. وفي هذا السياق، وكما يعلم الأعضاء، فإن مشروع القرار الذي تقترحه بصورة مشتركة مصر وإندونيسيا وإيران يحظى بتأييد الدول الأعضاء المستمر. ونظراً لعدم وجود أي معايير أو ترتيبات متفق عليها دولياً، تعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن الطريقة الوحيدة للتعامل مع مسألة القذائف من جميع جوانبها هي السعي إلى معالجتها في إطار الأمم المتحدة. لقد فشل بالفعل اتباع النهج التمييزي خارج إطار الأمم المتحدة، وهو لن يساهم في معالجة هذه المسألة الهامة بطريقة شاملة.

وفي ذلك السياق، أود أن أذكر أن رؤساء الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز أكدوا على "ضرورة إبقاء مسألة القذائف من جميع جوانبها مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة". ورحبوا بكون فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بالقرار ٦٧/٥٩ قد أنهى أعماله بنجاح في عام ٢٠٠٨ وقدم تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين. وشددوا أيضاً على أهمية مراعاة الشواغل الأمنية لجميع الدول على الصعيدين الإقليمي والعالمي في اتباع أي نهج تجاه مسألة القذائف من جميع جوانبها.

كما تعلق جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة على النظر في مسألة الأسلحة التقليدية في إطار الأمم المتحدة.

ونقلها في إطار القوانين والنظم الوطنية الصارمة. ومن أجل معالجة مشكلة النقل غير المشروع للأسلحة ومناقشة الحلول الممكنة في ذلك الصدد، فإن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة للمناقشة ولتبادل الآراء مع الدول الأعضاء الأخرى في إطار الأمم المتحدة.

السيد ليزونا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يُعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي سيدي به وفد نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

لقد بعث دخول معاهدة بليندايا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩ برسالة واضحة من أفريقيا إلى المجتمع الدولي مفادها أن القارة مصممة على العمل من أجل تحقيق عالم آمن خال من الأسلحة النووية ومتحرر من الخوف. ومع أن الأسلحة النووية تثير الذعر، يجب علينا أيضا أن نسلم بأن الأسلحة التقليدية - ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تؤجج معظم الصراعات في أفريقيا - تتساوى مع الأسلحة النووية في إثارة الذعر. ولئن كان صحيحا أن القانون الدولي يعترف بالحق المشروع لكل دولة في تسليح نفسها لضمان أمنها وسلامتها، فإن حق كل دولة في الدفاع عن النفس يُمارس أحيانا من خلال الإفراط في تكديس الأسلحة التقليدية. ونتيجة لذلك، نرى أن التداول غير المشروع لتلك الأسلحة وانتشارها وحيازتها من جانب الأطراف الفاعلة من غير الدول وأعمال الإرهاب تشكّل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وتزعزع الأمن والاستقرار.

في كل عام، يلقي حوالي نصف مليون شخص مصرعهم في جميع أنحاء العالم نتيجة لاستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويفر مئات الآلاف من اللاجئين

لأوامها. وللأسف، لم يراع المقدم الرئيسي للاقتراح وجهات نظر الوفود باستثناء وجهة نظر واحدة. إن ذلك مدعاة للقلق وعلامة شؤم بالنسبة لمستقبل هذه العملية.

إن قيام المنتجين الرئيسيين للأسلحة بتصنيعها بدون هوادة وعلى نطاق واسع للغاية بهدف تصدير معظم تلك الأسلحة إلى بلدان أخرى أمر يبعث على القلق الشديد. فالإفراط في صنع الأسلحة يمكن أن يؤدي إلى عرض مفرط لها، ونتيجة لذلك، تسهيل دخولها إلى مناطق التوتر. وثمة مثال واضح في ذلك الصدد هو التصدير الطموح وغير المسؤول للأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط. ولا يشكل تصدير ما قيمته بلايين الدولارات من الأسلحة والمساعدات العسكرية إلى بعض الدول في الشرق الأوسط مصدر قلق لنا فحسب، وإنما أيضا للعديد من البلدان الحبة للسلام في جميع أنحاء المجتمع الدولي.

إن الغرض من معظم تلك الأسلحة المصدّرة إلى النظام الصهيوني التي تشمل أسلحة هجومية متطورة، هو منح الثقة لآلة الحرب لذلك النظام والاستمرار في سياسته التوسعية والعدوانية والمزعزعة للاستقرار في المنطقة. وبالنظر لتقارير الأمم المتحدة الموثقة بشكل جيد عن ارتكاب العديد من ضباط الجيش وكبار المسؤولين في النظام الصهيوني جرائم حرب، يجب على الموردين الرئيسيين للأسلحة المسجلة أسماءهم في أي تقرير من تقارير الأمم المتحدة، التوقف فورا عن تصدير الأسلحة إلى ذلك النظام والامتناع عن زيادة تغذية آلتة الحربية الخطرة.

في الختام، أود أن أذكر أن بلدي قد نفذ بمسؤولية وما زال ينفذ التدابير الفعالة على المستوى الوطني لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ونقلها وكبهما. وفي الوقت نفسه، فإننا نؤكد على الحق الطبيعي للدول في إنتاج هذه الأسلحة لتلبية الاحتياجات الوطنية والتصدير القانوني لها

خلالهما على تنفيذ برنامج برازافيل للأنشطة ذات الأولوية في وسط أفريقيا من أجل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونأمل في أن الاجتماع الوزاري التاسع والعشرين للجنة الاستشارية الدائمة، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في نجامينا في تشاد، سيمثل مرة أخرى فرصة لتبادل مثمر للآراء بين دول المنطقة دون الإقليمية. كما نأمل أن تستخدم النتائج التي قد تعتمد في الاجتماع في اجتماع الدول الرابع الذي يعقد مرة كل سنتين.

إن الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨ في نيويورك، أبرز، في جملة أمور، التعاون الدولي والمساعدة وبناء القدرات الوطنية من أجل إحراز تقدم في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وفي هذا السياق اتخذت الكونغو زمام المبادرة للانضمام إلى العملية التي يريها المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة.

ومنذ عام ٢٠٠٠، سعت الكونغو لتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين على المستوى الانفرادي، وبدعم من شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف. وكانت نتائج هذه الجهود مشجعة. ونقوم حالياً بتنفيذ برنامج لجمع الأسلحة من أجل التنمية. ومكّن البرنامج الذي بدأ في شباط/فبراير ٢٠٠٩، اللجنة الوطنية لتنسيق سياسات مكافحة الأسلحة الخفيفة من جمع ٣٠٠٠ قطعة سلاح ودمّرها القوات المسلحة. وما زال أكثر من ٥٠٠٠ مقاتل مسرّح في إدارة التجميع، بمن فيهم ٥٠٠ من الجنود الأطفال، ينتظرون إعادة إدماجهم. وبالمثل، في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، دمرت الحكومة الكونغولية ٤٠٠٠

والمشردين من مناطق الصراع. وفي بعض المناطق، جعل استخدام الألغام المضادة للأفراد من المستحيل على السكان التنقل، وبالتالي عرقل مساعي موظفي المساعدة الإنسانية لتزويدهم بالمعونة والمساعدة. ونتيجة لذلك، أصبحت هذه التجمعات السكانية معزولة، وزاد ضعفهم في مواجهة المرض وحدة الفقر الذي يعيشون فيه. وفي هذا المقام، أود أن أكرر مرة أخرى باسم وفدي موقفنا المؤيد لإبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة التقليدية تكون ملزمة قانوناً ويجرى التفاوض عليها بشفافية وعلى أساس غير تمييزي ومتعدد الأطراف.

إن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ما زال النقطة المرجعية الهامة التي يعتمد عليها المجتمع الدولي لمكافحة آفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرحب بأنه، منذ اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠١، أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذه. ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة جهوده في هذا الاتجاه.

وتمثل الاجتماعات الدورية التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل فرصاً مفيدة للغاية لتقييم أعمالها وتبادل الخبرات. ونعلق آمالاً كبيرة على الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويحدونا الأمل في أنه سيكون ناجحاً على غرار الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين الذي اعتمد تقريره بتوافق الآراء.

على الصعيد دون الإقليمي، أود أن أسلط الضوء على الدور الحاسم الذي أدته الأمم المتحدة في تعزيز برامج نزع السلاح وتحديد السلاح من خلال لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وتتألف اللجنة من ١١ دولة وتعقد اجتماعين كل سنة تعمل

كارتاخينا سيوافق الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

من الواضح أن احتياجات الضحايا لا يجري الوفاء بها على النحو الكافي في العديد من البلدان وأن مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة بالألغام لم يتم تطهيرها بعد. ولئن كان قد تم الحد بشكل كبير من إنتاج الألغام الأرضية واستخدامها بما في ذلك من جانب بلدان من خارج الاتفاقية، فإن استخدام الجهات الفاعلة من غير الدول للألغام الأرضية يمثل تحدياً مستمراً. وسيكون من الأهمية بمكان أن يتصدى المؤتمر الاستعراضي لكل هذه التحديات بطريقة شاملة.

ترحب نيوزيلندا بالعرض الذي تقدمت به جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وهي أحد أكثر البلدان تضرراً من القنابل العنقودية، لاستضافة الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في العام المقبل. لقد قطعت نيوزيلندا شوطاً بعيداً في إجراءاتها الخاصة للتصديق على الاتفاقية، وتتطلع إلى المشاركة في اجتماع العام المقبل في لاو. ونحث جميع البلدان الأخرى على التعجيل بعمليات توقيعها وتصديقها لضمان دخول هذه الاتفاقية الهامة حيز النفاذ بسرعة.

يمثل التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وانتشارها بدون ضوابط تحديات كبيرة أمام تحقيق السلام والأمن الدوليين. لقد عملنا مع شركائنا في منطقة المحيط الهادئ في عدد من السياقات لمعالجة تدفق الأسلحة غير المشروعة. وهذه مشكلة تتسم بالتعقيد، ولكن يجب عدم تجاهلها. إن اجتماع الدول الرابع الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في العام

لغماً مضاداً للأفراد كجزء من الاحتفال باليوم الدولي للتوعية بالألغام.

وتود الحكومة الكونغولية، التي تولي أهمية كبيرة لإزالة الألغام في المنطقة الحدودية المشتركة بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو، أن تغتني هذه الفرصة لتناشد المجتمع الدولي مرة أخرى تقديم المساعدات والمعونة اللازمة لتنفيذ هذه المهمة. وبالمثل، ستقوم الكونغو بدور فعال في المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي سيعقد في كارتاخينا في كولومبيا في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وهو سيكون فرصة لقياس التقدم المحرز في هذا المجال.

وختاماً، يغتنم وفدي هذه الفرصة ليشكر جميع الشركاء الذين يساعدون الكونغو في جهودهم الرامية إلى نزع السلاح وتحديد الأسلحة بغية تعزيز السلام والتنمية المستدامة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الإحصاءات عن تأثير الأسلحة التقليدية على المدنيين معروفة جيداً. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن هذه الإحصاءات هي أكثر من مجرد أرقام. فكل رقم يمثل دعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة ما يطلق عليها البعض أسلحة الدمار الشامل الحقيقية في عصرنا. ويجب علينا أن نواصل تحقيق تقدم ملموس بشأن النطاق الكامل لمسائل الأسلحة التقليدية. إن مجتمعاتنا تعول علينا.

وفي القريب العاجل، ستستضيف حكومة كولومبيا المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام. ونتطلع إلى العمل مع جميع البلدان في كارتاخينا على تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وعلى الرغم من أن عقد مؤتمر قمة

اتضحت خلال مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ومن المؤكد أن هذه التجارة قد تركت آثارها على الاستقرار والتنمية في منطقتي، المحيط الهادئ. لكن البيانات التي قدّمها أعضاء ينتمون إلى مناطق أخرى مثل أفريقيا، تعتبر دليلاً أقوى على وجود حاجة ملحة إلى اعتماد معاهدة قوية ومرضية.

ولن تكون معاهدة الاتجار بالأسلحة إجراءً مصحوباً بأية أهداف خفية أو طموح إلى وقف الاتجار بالأسلحة، أو الحد من الموارد التي يجوز للدول أن توجهها بشريعة تامة إلى مشتريات الأسلحة. ولن تكون المعاهدة صكاً يسعى بأي حال من الأحوال، إلى تنظيم النقل الداخلي للأسلحة، أو التأثير على النظم الوطنية الخاصة بملكية وتسجيل الأسلحة. إن ما تفعله هو مطالبة مصدري الأسلحة بالحصول على موافقة مسبقة من السلطات الوطنية، ومطالبة تلك السلطات بدورها، بالموافقة على طلبات التصدير المقدمة لها، في ضوء مجموعة من المعايير الدولية الموحدة. ومما لا شك فيه أن ذلك سيمضي بنا شوطاً بعيداً نحو تقويم المشاكل الخطيرة التي يسببها العرض الدولي وتوفر الأسلحة غير المشروعة.

لقد كثرت خلال الأيام الأخيرة المناقشات بشأن النظام الداخلي الذي يحكم مؤتمر الأمم المتحدة الذي سيعتمد المعاهدة في عام ٢٠١٢. وقد جادل عدد من الوفود لصالح التخلي عن النظام الداخلي العادي الذي يحكم الأمم المتحدة ومطالبة المؤتمر بالأخذ بقراراته إلاّ بناءً على توافق الآراء. وذلك هو ما أشير إليه في الفقرة ٥ من مشروع القرار A/C.1/64/L.38. بالنسبة لنيوزيلندا، فإنه مما يسعدنا كثيراً لو رضي الكل بنص المعاهدة المقدم إلى المؤتمر الدبلوماسي الذي سيعقد في عام ٢٠١٢، وأعرب الجميع عن استعداد لاعتتماد المعاهدة بدون تصويت. ومما لا ريب فيه أن توافق الآراء هو النتيجة المثلى، إلاّ إنه يظل بعيد المنال أحياناً.

القادم سيكون فرصة هامة لتقييم التحديات التي تشكلها هذه الأسلحة. وتطلع نيوزيلندا إلى العمل مع الدول الأخرى من أجل التوصل إلى نتائج قوية في عام ٢٠١٠ في ظل الرئاسة القديرة للسفير ماسيدو ممثل المكسيك.

نحن ممتنون للسفير غارسيا موريتان على عمله الفعال خلال العام الذي تولى فيه رئاسة الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة، وعلى البيان الذي قدّمه للجنة هنا بالأمس. ونهنئ بحرارة السفير غارسيا موريتان على إعادة انتخابه في هذا الصباح رئيساً للفريق العامل المفتوح باب العضوية. ونؤكد له على أننا جميعاً ندرك في الواقع ما نحن مقدمون عليه بإعادة تعيينه.

في هذا العام سمحت عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية بالتعبير الكامل والصريح عن الآراء. فالاجتماعات الإقليمية - ومن بينها الاجتماع الذي استضافته ماليزيا في وقت مبكر من الشهر الحالي، برعاية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والاتحاد الأوروبي، وكذلك الاجتماع الذي استضافته اليابان مؤخراً - سمحت لمنطقتنا بأن تكون أكثر إدراكاً للعواقب الخطيرة الناجمة عن الاتجار غير المنظم بالأسلحة. ونحن جميعاً على استعداد اليوم للانتقال إلى المرحلة التالية من هذه العملية، وهي تحديد المفاوضات الموضوعية. ونرحب بالمسار الذي وضعه مشروع القرار A/C.1/64/L.38 لذلك الهدف.

إن وضع معايير ملزمة قانوناً وقابلة للتطبيق على نطاق العالم بأسره، هو أشد ما يحتاج إليه المجتمع الدولي من أجل التصدي للخليط الحالي من ضوابط عمليات نقل الأسلحة، التي تتسم بقدر كبير من عدم الاتساق، بل وعدم وجودها في بعض الأحيان. إن استمرار آثار الاتجار غير المشروع بالأسلحة على الأمن العالمي والصراعات المسلحة والإرهاب والجريمة عبر الوطنية والتنمية المستدامة قد

ذات المدى القصير. وقد واصل حزب الله الذي تدعمه إيران في المقام الأول، تسليح نفسه منذ عام ٢٠٠٦. وفي الواقع فقد تشجعنا لأن نستمتع إلى اعتراف الوفد الإيراني بالتهديد الذي يسببه نقل هذه الأسلحة للاستقرار في الشرق الأوسط.

وفي السنوات الأخيرة، زاد حزب الله حجم وتطوير ترسانات أسلحته. فقد تواصل نقل الأسلحة إلى حزب الله من إيران وسوريا بلا هوادة، بما يخالف قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويخدم تهريب الأسلحة بتسهيل من الدول أغراض من يعتزمون إشعال الصراعات في المنطقة. وقد صحت هذه الجهود محاولات حزب الله تعزيز موقفه في الساحة السياسية اللبنانية. ونتيجة لسير منظمة حركة حماس الإرهابية على خطى حزب الله، فقد نشب صراع غزة في وقت مبكر من العام الحالي. مرة أخرى تؤكد حوادث غزة التي وقعت في كانون الثاني/يناير مشكلة استخدام الإرهابيين للأسلحة، والآثار الخطيرة التي تتركها على السلام والأمن.

ويجب أن يكون منع نقل الأسلحة إلى الإرهابيين أولوية رئيسية للمجتمع الدولي. وعلينا وضع قواعد واضحة وشاملة لمنع نقل الأسلحة، واتخاذ تدابير ملموسة من أجل وقف هذا النقل. ويتعين أن يبدأ الحد من انتشار الأسلحة غير المشروعة بالتزام وإرادة وطنية قوية. وليس ثمة مبرر تحت أي ذريعة كانت لنقل الأسلحة إلى الإرهابيين، كما أنه ليس ثمة منطق لغض الطرف المستمر عن نقل هذه الأسلحة.

في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قدّم وفد إسرائيل إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف ورقة عمل بغرض زيادة تعزيز العمل على هذه القضية. وقد بينت ورقة العمل تلك وحللت الوثائق والصكوك والقرارات القائمة بشأن منع نقل الأسلحة إلى الإرهابيين. وأوضحت الورقة ضرورة اتخاذ إجراء فوري وشامل ومنهجي في هذا الشأن. ويقتضي ذلك التحلي

ونحن نتطلع قداماً نحو العمل مع جميع زملائنا لضمان الاتفاق العام على نص معاهدة للاتجار بالأسلحة. ونظل ممتنين لأعضاء المجتمع المدني الذين يواصلون إسهاماتهم الفعالة والبناءة في عملية معاهدة الاتجار بالأسلحة.

السيد إسحافي (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن

موقف إسرائيل المستمر فيما يتعلق بالمبادرات المعنية بتحديد الأسلحة التقليدية، هو أنه يتعين على تلك المبادرات الحفاظ على التوازن بين الاعتبارات الأمنية الشرعية للدول، والحاجة إلى منع المعاناة الإنسانية التي لا ضرورة لها. وبينما انشغل المجتمع الدولي أكثر بالتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن عليه أن يولي اهتماماً مكافئاً بالتهديدات التي يسببها الانتشار غير المنظم وغير المسؤول للأسلحة التقليدية وغيرها من المعدات العسكرية والمعرفة الفنية.

والآن فقد شهد العالم لبعض الوقت الآثار الإنسانية الخطيرة الناجمة عن النقل غير المسؤول للأسلحة التقليدية. فهو يقوي الجماعات المتطرفة ويسمح للجماعات الإرهابية بالحصول بشكل شائن على ميزة سياسية بواسطة استخدام هذه الأسلحة ضد المدنيين، في انتهاك واضح لجميع القواعد الأخلاقية والقانونية. ومن الواضح أن نقل الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية على هذا النحو، يقوض الاستقرار ويتنافى مع أي أفق للسلام.

إن الشرق الأوسط، بصفة خاصة، عرضة للآثار المريعة لنقل الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية. وتستمر تدفقات الأسلحة إلى هذه الجماعات، على رغم إدراك المجتمع الدولي للحاجة إلى تنظيم الاتجار بالأسلحة. وقد أظهر الصراع الذي نشب في منطقتنا في صيف عام ٢٠٠٦ أنه ليس بعيداً عن متناول الإرهابيين الحصول على أنظمة الدفاع الجوي التي يحملها أفراد، والمركبات الجوية غير المأهولة، والقذائف بمختلف أنواعها ومداهها، وكذلك الصواريخ

وتعد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أكثر الأنواع التي يسهل الحصول عليها ويفضلها الإرهابيون ومرتكبو الجريمة المنظمة. وللاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة آثار بالغة الضرر بالاستقرار وعواقب إنسانية، إضافة إلى تهديده للسلام والأمن الدوليين. وتشير الإحصاءات المقلقة إلى تزايد عدد الأشخاص الذين يقتلون على نحو مباشر أو غير مباشر جراء العنف المسلح. إن علينا أن نحدد أولويات للإجراءات اللازمة للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة.

إن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١، يعد حجر الزاوية للجهود الدولية الرامية إلى الحد من الانتشار غير الخاضع للمراقبة وغير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي نهاية الأمر فقد دفع اعتماد ذلك الصك الدول إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع النقل غير المشروع للأسلحة، بما فيها تعزيز الرقابة الوطنية عليه. رغماً عن ذلك، وبفعل استمرار النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للإرهابيين والجهات الإجرامية، لا يزال برنامج العمل يواجه تحديات ذات صلة خاصة بالحالة في منطقتنا.

ترحب إسرائيل بالنتائج الناجحة التي أسفر عنها الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨. فقد برهن ذلك الاجتماع على قيمة إجراء المناقشات المركزة والموضوعية الهادفة إلى تنفيذ رؤية برنامج العمل. وتتطلع إسرائيل إلى الاجتماع المقبل من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين، الذي يعقد في عام ٢٠١٠، وإلى اجتماع الخبراء الذي يليه في عام ٢٠١١، وكذلك إلى المؤتمر الاستعراضي الذي يعقد في عام ٢٠١٢.

بالواقعية. فلا بد من أن تتحى جانباً الخلافات التي لا تزال باقية منذ وقت طويل على مسائل مثل التعاريف.

ويجب علينا تحديد الخطوات العملية التي يمكننا من المضي بهذه القضية إلى الأمام. ومن الممكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال، تحديد البرامج الوطنية الخاصة بزيادة الوعي وبناء القدرات، ويعقبها تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. وتتطلع إسرائيل إلى استمرار استكشاف أفضل السبل وأكثرها عملية للتصدي لهذه القضية مع جميع الوفود.

ويتعين التصدي لأوجه قصور تراخي الضوابط المنظمة للاتجار بالأسلحة في المقام الأول، باتخاذ تدابير وطنية صارمة. ويتعين أن يحظى وضع ضوابط وطنية من هذا النوع بالأسبقية على الإيماءات العملية. ومن جانبها حافظت إسرائيل منذ وقت طويل على نظام وطني قوي لمراقبة الصادرات. وقد أصلحت مؤخراً نظام مراقبة الصادرات الخاص بها، بما في ذلك الإطار التشريعي والتنفيذي للوفاء بأعلى المعايير الدولية المعترف بها، التي وضعتها مجموعة موردي المواد النووية، وفريق أستراليا، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ونظم واسينار للموردين الدوليين.

في ٣١ من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، دخل إلى حيز النفاذ قانون جديد لمراقبة الصادرات. وينظم هذا القانون مراقبة الصادرات الخاصة بقائمة ذخائر نظام واسينار للموردين ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وخارجهما. وعبر هذا القانون تعطي إسرائيل أولوية عالية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وحظر توريد الأسلحة. ويكمل هذا القانون المرسوم الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بشأن مراقبة الصادرات، الذي ينظم مراقبة الأجهزة والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، بناءً على قائمة ترتيب واسينار للاستخدام المزدوج.

هاماً من صكوك القانون الإنساني الدولي، فهي تواصل حفاظها الضروري على التوازن بين الاعتبارات العسكرية والإنسانية. وهي تضم منذ إبرامها، المستخدمين والمنتجين الرئيسيين للأسلحة التقليدية، بما فيها الذخائر العنقودية.

في العام الماضي، أجرت الدول الأعضاء في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، مفاوضات جدية ومعمّقة لإبرام بروتوكول جديد بشأن الذخائر العنقودية. وعقب الدورات التفاوضية للعام الحالي، أصبح واضحاً أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل من أجل التوصل إلى الصيغة النهائية لبروتوكول حدي ومتوازن وفعال من شأنه التصدي للمشاكل الإنسانية المرتبطة بالاستخدام غير المسؤول للذخائر العنقودية.

غير أن ذلك لن يكون كافياً. فالواجب على جميع الدول الأعضاء إبداء الإرادة السياسية اللازمة لتمكين فريق الخبراء الحكوميين المعني بالذخائر العنقودية من التوصل إلى نتائج ناجحة. وتنشئ إسرائيل وتأمل بأن تواصل الدول الأعضاء في اتفاقية الأسلحة التقليدية، التي تشارك كذلك في مفاوضات أخرى بشأن هذه القضية، بذل أقصى جهودها من أجل تحقيق اتفاق بشأن اتفاقية الأسلحة التقليدية.

أخيراً، نعتقد أنه قد آن الأوان لإلقاء نظرة جديدة على النهج التقليدي المتبع في التصدي للتهديدات التي يتسبب فيها انتشار الأسلحة التقليدية. وعلى المجتمع الدولي أن يتوصل إلى سبل جديدة وابتكارية للتصدي للتهديدات الناشئة، لا سيما تلك التي يسببها الإرهابيون.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفدي البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز. وبصفتنا الوطنية، نود أن نضيف بعض التعليقات على هذا الموضوع، الذي يكتسي أهمية جوهرية لمناطق كثيرة من العالم تواجه مشاكل حادة تتصل بأمنها واستقرارها.

والنتائج الناجحة التي تسفر عن هذه الاجتماعات. وتعلن إسرائيل استعدادها للقيام بدورها والانخراط مع الدول الأخرى الأعضاء على نحو بناء للإسهام في إنجاح هذه الاجتماعات. وسوف تكون النتائج الناجحة لاجتماعات برنامج العمل خطوة أخرى نحو منع نقل الأسلحة إلى الإرهابيين والحد من المعاناة الإنسانية التي تسببها هذه الظاهرة.

وأغتنم هذه الفرصة كي أثنى على رئيس الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، السفير داليوس تشيكوليس، ممثل ليتوانيا، على توجيهنا نحو استعادة الثقة بعملية برنامج العمل. كما ترحب إسرائيل أيضاً بتعيين السفير بابلو ماسيدو، ممثل المكسيك، متمنية له التوفيق في قيادتنا أثناء اجتماع الدول الذي ينعقد كل سنتين. وسوف تواصل إسرائيل المشاركة في تنشيط برنامج العمل.

وقد انعقدت خلال العام الحالي، جولتان للفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. وترى إسرائيل أن في وسع المفاوضات أن تسفر عن وثيقة جيدة في نهاية الأمر، بشرط قبول جميع الدول المتفاوضة للمبادئ التالية. أولاً، ينبغي لأي معاهدة لتجارة الأسلحة، أن تعتمد معايير عالية للرقابة على الصادرات بدلاً من القبول بالحدود الدنيا المشتركة. وثانياً، يتعين أن يظل القرار بشأن صادرات الأسلحة تحت المسؤولية الكاملة والاعتبارات السيادية للدول. ثالثاً، يتعين على أي معاهدة لتجارة الأسلحة أن تتضمن تدابير لمكافحة نقل الأسلحة إلى الإرهابيين.

لقد شهد هذا العام تطورات هامة فيما يتصل بوضع قاعدة بشأن استخدام الذخائر العنقودية. وتظل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، أكثر متدي هاماً ومناسباً للتصدي لهذه الأسلحة. وبوصف الاتفاقية صكاً

إسهامها الرئيسي في استمرار وتصاعد الصراعات التي تلحق تكلفتها الباهظة في الأرواح البشرية وبلايين الدولارات، أضراراً خطيرة بالتنمية في أفريقيا.

في هذا الصدد، يدعو وفدي إلى تنفيذ فعال للوثيقة الختامية للاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وخاصة نقاطه الأساسية، وهي التعاون الدولي والمساعدة الدولية والسمسة غير المشروعة، وإدارة المخزونات، والتخلص من فوائضها، ووسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

وإذا ما أردنا النجاح للجهود التي نبذلها من أجل صون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما، فإن علينا أن نؤيد بحزم مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأن نلتزم بذلك. ويجب أن نبدي التزاماً مماثلاً بما يضمن للصك الدولي لتمكين الدول من القيام في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة بتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها، أن يكون ملزماً قانوناً، وأن يعتمد صك مماثل بشأن السمسة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، يرى وفدي أن من الواجب أن يظل تنفيذ اتفاقية أوتاوا وعمليتها محور جهودنا، إذا ما أردنا تخليص العالم من هذه الأجهزة التي تبذر الموت والحزن بلا تمييز. وفيما يتعلق بالمساعدات الفنية والمالية المقدمة للبلدان المتضررة، بغرض مساعدتها على إنجاح برامجها لإزالة الألغام، فإننا نرى من المستصوب كذلك أن يولى اهتمام خاص لإعادة التأهيل الاجتماعي - الاقتصادي للضحايا.

ويود بلدي الإعراب عن تأييده للمؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة

ومن المؤسف أن الاضطرابات العديدة، التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وتقوض جهودنا الإنمائية، لا شك يؤججها ويفاقمها عدم وجود القواعد الدولية المنظمة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية. واليوم، فإن هذه الأسلحة بالنسبة لبلدان مثل بلداننا، هي أسلحة حقيقية للدمار الشامل. ذلك أنها تشعل الصراعات وتساعد على استمرارها، وتنشر الجريمة وخطر الإرهاب، وتقوض التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، لن تكون أي معاهدة لتجارة الأسلحة فعالة إلا إذا تناولت جميع الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك الذخائر، وإلا إذا حددت معايير واضحة، بما فيها تعريف واسع للنقل، وأنشطة السمسة، إضافة إلى احترام قواعد القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، باعتبارهما لبنة أساسية لأي معاهدة للاتجار بالأسلحة، إضافة إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتعاون والمساعدات الدولية.

ومما لا ريب فيه أن الطريق نحو عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة سوف يكون شاقاً، ويتطلب العزم والالتزام القاطع، في إطار عملية شاملة وتتسم بالشفافية، يشارك فيها الموردون والموردون بحسن نية. وفي اعتقادنا أن هذا هو الطريق الوحيد لتفادي الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية، ودمار البنية التحتية الاجتماعية، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي ترتكب في مناطق مختلفة من العالم.

وفي إطار بناء الثقة، فإن بلادي تعتقد أن على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة الدول المنتجة للأسلحة، أن تستمر في تأييدها ومشاركتها الفعالة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ويساور السنغال قلق خاص من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نظراً إلى

للأفراد، الذي يعقد في قرطاجنة، كولومبيا، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ويأمل في أن يحرز الاجتماع تقدماً في المجالات التي ذكرتها. ويجب أن يتناسب عزمنا على استئصال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، مع معاناة وحزن ومحنة الطفل الذي لن يتسنى له مطلقاً اللعب مع أصدقائه، والأم التي لن يتسنى لها أبداً الشعور بفرحة احتضان طفلها بين ذراعيها مرة أخرى.

إضافة إلى ذلك، يرحب وفدي باعتماد اتفاقية الدخائر العنقودية في دبلن في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، وهي خطوة كبيرة إلى الأمام من أجل حماية المدنيين وتعزيز القانون الإنساني الدولي.

وأود أن أختتم بالإعراب مرة أخرى عن أمل بلدي في أن يعقد مجلس الأمن مؤتمر قمة بشأن الأسلحة التقليدية، على نحو ما فعل مؤخراً بشأن الأسلحة النووية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.